Distribution: Restricted | EB 2006/88/R.13 | 16 August 2006
Original: English | البند 9 (د) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13–14 سبتمبر/أيلول 2006

جمهورية فنزويلا البوليفارية

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

للاستعراض

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية قبل انعقاد الدورة إلى:

Jean-Jacques Gariglio
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2343-5459-06-39+
بريد إلكتروني: j.gariglio@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374-5459-06-39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

خريطة عمليات الصندوق في جمهورية فنزويلا البوليفارية iii

موجز الاستراتيجية القطرية iv

أولا ــ المقدمة 1

ثانيا ــ السياق القطري 1

ألف ــ الاقتصاد والزراعة وإطار الفقر الريفي 1

باء ــ السياسات والاستراتيجية والسياق المؤسسي 5

ثالثا ــ الدروس المستفادة من تجربة الصندوق 8

ألف ــ النتائج السابقة والأثر والأداء 8

باء ــ الدروس المستفادة 10

رابعا ــ الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق 12

ألف ــ ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري 12

باء ــ الأهداف الاستراتيجية 12

جيم ــ فرص الابتكار 13

دال ــ استراتيجية الاستهداف 14

هاء ــ الروابط السياساتية 14

خامسا ــ إدارة البرنامج 16

ألف ــ إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 16

باء ــ إدارة البرنامج القطري 16

جيم ــ الشراكات 17

دال ــ إدارة المعرفة والاتصالات 18

هاء ــ إطار تمويل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 19

واو ــ المخاطر وإدارتها 20

الذيول

الذيل الأول:	عملية مشاورات إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية	1
الذيل الثاني:	الإطار الاقتصادي القطري	2
الذيل الثالث:	إطار النتائج لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية	4
الذيل الرابع:	تحليل الفقر	5
الذيل الخامس:	التنمية الزراعية والريفية	10

الملفات الرئيسية

الملف الرئيسي الأول ــ الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي	11
الملف الرئيسي الثاني ــ مصفوفة المنظمات ــ تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر	13
الملف الرئيسي الثالث ــ المبادرات المكملة من جانب الجهات المانحة/الشراكات المحتملة	19
الملف الرئيسي الرابع ــ تحديد المجموعة المستفيدة والقضايا ذات الأولوية والاستجابة الممكنة	20

خريطة عمليات الصندوق في جمهورية فنزويلا البوليفارية

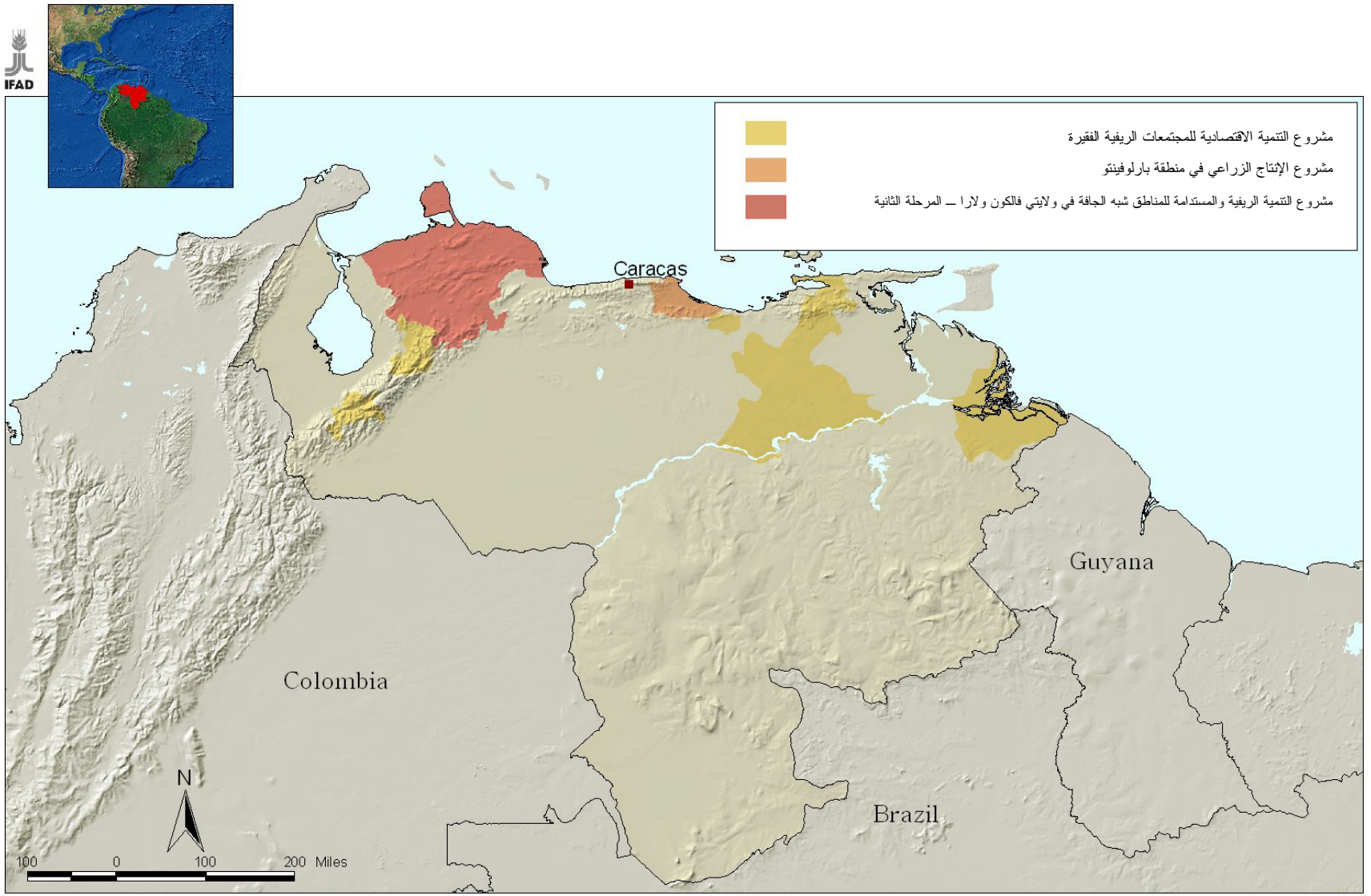

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

موجز الاستراتيجية القطرية

1 - توظف حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية موارد كبيرة في برامج الحد من الفقر الذي ما زال ظاهرة واسعة الانتشار لا سيما الجانب الريفي منه الذي تطال 50% من سائر الأسر. وثمة سياسات عديدة في القطاع الريفي تسعى إلى معالجة المعيقات الهيكلية الرئيسية التي تقف في وجه التنمية مثل إمكانات الوصول إلى الأراضي والأسواق والحصول على خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات المالية وتشجع أيضا على المشاركة الشعبية من خلال إنشاء وتعزيز المنظمات المحلية والفلاحية. وتعتبر البرامج الاجتماعية الخاصة المعروفة باسم *البعثات* الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة في حالات التعليم والصحة والأمن الغذائي وكذلك لأغراض استحداث طرق جديدة ومحسنة من أجل دمج الفقراء دمجا مستداما في الحياة الاقتصادية.

2 - يشمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا، الذي يغطي الفترة من 2007 إلى 2012 أربعة أهداف استراتيجية رئيسية هي: (i) تعزيز مؤسسات التنمية الريفية ومنظمات الفقراء على الصعيدين الوطني والمحلي؛ (ii) تعزيز فرص حصول فقراء الريف على الخدمات المالية؛ (iii) ضمان وصول أشد المجموعات ضعفا إلى الموارد الطبيعية وحصولهم على الخدمات الاجتماعية والتقنية ومشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية؛ (iv) إنشاء شبكات ابتكارية إقليمية لسياسات وبرامج الحد من الفقر.

3 - **تعزيز مؤسسات التنمية الريفية ومنظمات الفقراء على الصعيدين الوطني والمحلي.** سيستجيب الصندوق لطلب الحكومة مساندة تطبيق نهج ابتكارية فعالة في التنمية الريفية وخطط التحويل إلى اللامركزية ونظم تدريب الموظفين في جملة مجالات أخرى تترافق مع توسيع الأنشطة الحالية الموجهة نحو إنشاء المنظمات المحلية وتعزيز فعالية مشاركتها.

4 - **تعزيز فرص حصول فقراء الريف على الخدمات المالية والمناسبة.** سيستفيد هذا الهدف الاستراتيجي من برنامج صناديق الادخار الريفية للإشراف على تطوير شبكة من مؤسسات الإقراض الصغري وتعزيز عملياتها بما في ذلك وضع إطار تنظيمي يمكن القطاع من النمو وفق المعايير المالية الحصيفة.

5 - **ضمان وصول أشد المجموعات ضعفا إلى الموارد الطبيعية وحصولهم على الخدمات الاجتماعية والتقنية ومشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية.** كرست السياسات التي تم اعتمادها مؤخرا حقوق المرأة في الأراضي وفي المساعدة التقنية والقروض. إلا أن قلة التجربة وضعف الأطر المؤسسية مازالت تحول دون إعمال هذه الحقوق. وسيساعد هذا الهدف الاستراتيجي المجموعات الضعيفة على: (i) تطبيق نهج ابتكارية مناسبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (ii) إنشاء مراكز إنتاجية زراعية ترمي إلى تعزيز التماسك الثقافي الاجتماعي؛ (iii) تعزيز قدرات الإدارة الاقتصادية لدى السكان ذوي الأصول الأفريقية؛ (iv) مساعدة نساء الريف وشبانه على تعزيز منظماتهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير التدريب على المهارات القيادية وتقديم خدمات المساندة.

6 - **إنشاء الشبكات الابتكارية الإقليمية من أجل سياسات وبرامج الحد من الفقر الريفي.** يستند هذا الهدف الاستراتيجي إلى القناعة بأن من شأن التبادل الفعال للمعارف والتجارب بين بلدان أمريكا اللاتينية أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحد من الفقر الريفي في الإقليم والبلدان المختلفة على حد سواء. وسيجري في إطار هذا الهدف الاستراتيجي صياغة وتنفيذ عدة برامج إقليمية للتعاون التقني والمالي.

جمهورية فنزويلا البوليفارية
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا ــ المقدمة

1 - مول الصندوق خلال الفترة التي شملتها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية السابقة (1999–2006) عمليتين جديدتين هما: مشروع تنمية الإنتاج الزراعي في منطقة بارلوفينتو الذي أقر في سبتمبر/أيلول 2000، ومشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا ــ المرحلة الثانية الذي أقر في ديسمبر/كانون الأول 2003. وقد عكس هذان المشروعان توجهات الصندوق الرئيسية وهي زيادة الدخل وتشجيع وتعزيز المنظمات القاعدية والأخذ بإدارة الموارد الطبيعية في المناطق شبه القاحلة والدخول في حوار سياساتي دائم بشأن الحد من الفقر الريفي مع السلطات الوطنية.

2 - تم إعداد هذه الوثيقة التي تغطي الفترة 2007–2012 في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2005، ومايو/أيار 2006[1]. وقد تمت صياغة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه استنادا إلى تحليل الإطار القطري وتقدير الدروس المستفادة من تجربة الصندوق وتحديد مقترحات البرنامج القطري. واتبعت في ذلك منهجية شملت تقديم ومناقشة مجموعة من أوراق العمل التي أعدت بالتعاون مع السلطات الوطنية ومنها وزارة التخطيط والتنمية ووزارة الاقتصاد الشعبي ومؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية من أجل الإصلاح الزراعي في المؤسسات الأكاديمية وجهات مانحة أخرى. وتم فضلا عن ذلك تشكيل فريق برمجي قطري ضم ممثلين عن وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية ووزارة الاقتصاد الشعبي ووزارة الزراعة والأراضي ومصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا ــ السياق القطري

ألف ــ الاقتصاد والزراعة وإطار الفقر الريفي

الإطار الاقتصادي القطري[2]

3 - **القطر.** تبلغ مساحة جمهورية فنزويلا البوليفارية 000 917 كم^2 تقريبا. وقدر عدد سكانها عام 2005 بنحو 26 مليون نسمة بمعدل نمو سكاني سنوي قدره 2 في المائة. ويعيش نسبة 11% من السكان في المناطق الريفية. وكان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يقدر بنحو 200 4 دولار أمريكي عام 2004.

4 - **الاقتصاد.** أصبحت جمهورية فنزويلا البوليفارية بعد بدء استغلال مواردها النفطية بعد الحرب العالمية الثانية أحد أهم البلدان المنتجة للنفط في العالم وشهدت عملية تحضر وتحول اقتصادي شديدة التسارع. إلا أن النمو كان

[1] تم وضع هذه الوثيقة بالتوازي مع وقبل استكمال الصيغة الجديدة لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية القائمة على النتائج.

[2] انظر الذيل الثاني.

يعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط وكان عرضة لدورات تغير الأسعار الدولية. وأفضى النمو الاقتصادي السريع والتنويع الهيكلي بفعل ارتفاع أسعار النفط في السبعينات إلى أزمة خارجية وصراع اجتماعي واضح عام 1989. وواصل النمو الاقتصادي تراجعه على مدى التسعينات وشهد العقد عموما هبوط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وتزايد الفقر والبطالة وظهور أزمة مؤسسية خطيرة.

5 - وقد اعتمد الرئيس هوغوشافيز الذي تولى الرئاسة عام 1999 برنامجا سياسيا يقوم على بناء مجتمع المساواة مشددا على تدخل الدولة ومشاركة القطاع الخاص مع استيعاب السكان في المجالين الإنتاجي والاجتماعي. ويقوم نموذج التنمية هذا على إنشاء قطاع اجتماعي وتعاوني في الاقتصاد وتعزيزه. وقد تم إقرار دستور جديد عام 1999 وتبع ذلك سن سياسات وتشريعات جديدة. وبعد فترة قصيرة من النمو الاقتصادي ظهرت أزمة سياسية واجتماعية حادة أخذت تؤثر تأثيرا عميقا على النشاط الاقتصادي الوطني وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.9% عام 2002، وبنسبة 7.7% عام 2003، وانخفضت صادرات النفط بمعدل 23% وارتفع معدلا البطالة والتضخم بينما انخفض الاحتياطي الدولي.

6 - انعكست الاتجاهات بشكل مثير إثر تثبيت السلطات المنتخبة في مواقعها نتيجة استفتاء عزل الرئيس الذي عقد في منتصف 2004 وما تزامن معه من زيادة في صادرات النفط (45%) وفي الأسعار (27%) عام 2004. والواقع أن الاقتصاد قد شهد نموا متواصلا (17.9% عام 2004، و9.3% عام 2005) وتراجعا في التضخم (من أكثر من 20% في السنوات السابقة إلى 13% عام 2005) وانخفاضا في معدلات البطالة (من 16.8% عام 2003 إلى 9% تقريبا عام 2005).

7 - ارتفع الإنفاق الاجتماعي فعليا بنسبة 68.6% منذ عام 1999 ليصبح 12% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004، ويعكس هذا التطور الأهمية التي أولتها الحكومة للبرامج الاجتماعية خلال هذه الفترة، والجدير بالذكر أن الأرقام المدرجة أعلاه لا تتضمن تمويل برامج الحكومة الاجتماعية (*البعثات*) التي يتم تمويلها إلى حد كبير من مصادر من خارج الميزانية تحت بند "فائض النفط". إذ تقوم شركة النفط الحكومية بتحويل الأموال التي قدرت في الفترة 2004 ــ 2005 بنحو 000 4 مليون دولار أمريكي إلى الشركات التابعة مما يصل بإجمالي الإنفاق الاجتماعي العام إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي ويعكس الأهمية التي توليها الحكومة لمعالجة المشكلات الاجتماعية الكامنة في جمهورية فنزويلا البوليفارية ويضع في الوقت نفسه في مقدمة بلدان الإقليم في الإنفاق الاجتماعي. وتمثل فترة الازدهار الحالية فرصة لتنفيذ سياسات للحد من الفقر ممولة من الموارد الوفيرة من إيرادات النفط. وما يتوجب على صانعي السياسات الاجتماعية والاقتصادية الفنزويلية اليوم هو الاستفادة من الموارد المالية الحالية من أجل تصحيح التباينات الاجتماعية وتوليد قاعدة إنتاجية أكثر تنافسية وأقل اعتمادا على النفط.

الزراعة والفقر الريفي[3]

8 - **الزراعة.** دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ثانوي لا يولد إلا 5% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي و3% من مجموع الصادرات. لهذا تمثل الواردات الغذائية 50% تقريبا من استهلاك السوق المحلية ويتسم

[3] انظر الذيلين الرابع والخامس.

الميزان التجاري الزراعي بعجز كبير. وتشمل المحاصيل الرئيسية الموجهة إلى الأسواق المحلية الفواكه والذرة والفول والخضروات والدرنات بينما تشمل أنشطة الثروة الحيوانية تربية المواشي والدواجن. وتقوم نسبة 16% تقريبا من العمالة الوطنية على الزراعة. ويعود سوء الأداء هذا بشكل رئيسي إلى تقييم العملة الوطنية بأكثر من قيمتها على أساس دائم بسبب إيرادات النفط (الداء الهولندي). مما أثر سلبا على قدرة القطاع الزراعي على المنافسة خلال العقود الماضية وأدى إلى سلسلة من السياسات القطاعية المتضاربة بما في ذلك التغيرات المفاجئة في حماية المنتجات الزراعية وانعدام الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي والأزمات المالية الدورية وعدم ضمان ملكية الأراضي.

9 - يضم قطاع الحيازات الصغير 000 320 مزرعة تقريبا منها 000 140 حيازة لا تتعدى كل منها الهكتار الواحد وهي مخصصة بشكل رئيسي للزراعة لأغراض الاستهلاك الشخصي علما بأن معظم دخل أصحاب هذه الحيازات هو من الأنشطة غير الزراعية. وتعتبر كثافة حيازات الأراضي في فنزويلا من أعلى الكثافات في القارة. إذ يحوز 1% من أصحاب الحيازات 30% من إجمالي المساحة وفي المقابل فإن 50% تقريبا من أصحاب الحيازات وأكثرهم من أصحاب الحيازات الصغيرة يملكون 1.5% من مجموع الأراضي الزراعية. وحيازة الأراضي غير مضمونة من حيث الصكوك وحقوق الملكية ومعظم أصحاب الحيازات الصغيرة لا يملكون صكوك ملكية.

10 - **الفقر والفقر الريفي.** ما زال الفقر ظاهرة واسعة الانتشار في فنزويلا وتشير أحدث المؤشرات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء عام 2005 أن 38.5% من مجموع السكان يعيشون دون خط الفقر و10% منهم يعيشون في حالة الفقر الشديد. ويقدر أن 50% من الأسر الفقيرة تعاني من الفقر الريفي وأن 30% من الأسر الريفية تعاني من الفقر الشديد. ومن حيث العدد فإن 000 286 أسرة ريفية فقيرة تعيش في حالة الفقر بما فيها 000 172 أسرة ريفية فقيرة تعيش في ظروف الفقر الشديد. ويتألف فقراء الريف بشكل رئيسي من مجتمعات السكان الأصليين والأسر المعدمة وأسر صغار المزارعين وتنتمي أشد الأسر فقرا إلى أقليات السكان الأصليين والمجموعات السكانية المنحدرة من أصول أفريقية وإلى سكان مجتمعات المناطق شبة القاحلة وإلى الأسر المعدمة التي ترأسها نساء وكلها من المجموعات التي تستهدفها مشاريع الصندوق القائمة فعلا. (انظر القسم الثالث).

11 - **مجتمعات السكان الأصليين.** أهم مجموعات السكان الأصليين هي الوايو (في ولاية زوليا) والواراو في ولاية دلتا أماكورو والبيمون في ولاية بوليفار. وتختلف الظروف الإنتاجية والاقتصادية باختلاف المجموعات. وعموما ما يزال الصيد وصيد الأسماك سبيلي المعيشة الرئيسيين لمعظم السكان الأصليين في ولايتي أمازوناس ودلتا أماكورو. أما الواراو فيعيشون على تربية الماعز وزراعة المساحات الصغيرة، وكثيرا ما يمارس بعض السكان الأصليين أعمالا مؤقتة. وتبين معظم المؤشرات الاجتماعية وبعض الدراسات الخاصة أن الفقر الشديد واسع الانتشار بين هذه المجموعات ويعتبر الكثير من المحليين أن المجتمعات الأصلية الريفية هي "أفقر الفقراء" في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

12 - **السكان المنحدرون من أصول أفريقية.** عندما جرى تصميم مشروع الصندوق في منطقة بارلوفينتو من ولاية ميراندا عام 1999 كان 75% من سكان المناطق الريفية يعيشون دون خط الفقر وكان المنحدرون من أصول أفريقية

يمثلون 50% منهم. وبينت مؤشرات الوضع التغذوي وسوء التغذية الحاد لدى الأطفال في ذلك الوقت أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي كانوا أكثر المجموعات هشاشة ضمن شريحة فقراء الريف.

13 - **المرأة الريفية والتمايز بين الجنسين.** حققت جمهورية فنزويلا البوليفارية تقدما هائلا في مجال سد الفجوة بين الجنسين خلال العقود الأخيرة. فقد حصلت المرأة على حق التصويت عام 1946 واعتمد قانون مساواة المرأة في الفرص عام 1993 وجرى النص في الدستور البوليفاري لعام 1999 على بعد خاص بالتمايز بين الجنسين، وتتمتع نساء الريف بحماية خاصة بموجب نصوص تشريعية تكرس حق المرأة في الأراضي والحصول على القروض والمساعدة التقنية وحقها في المشاركة في الهيئات التنظيمية أو المنظمات الإنتاجية الريفية. وينص قانون الأراضي لعام 2001 على حق النساء اللاتي ترأسن أسرهن في الأراضي وفي التمتع بحماية خاصة في فترتي الحمل وما بعد الولادة. وقد جرى إنشاء عدة مؤسسات لمساعدة المرأة هي المعهد الوطني للمرأة والمصرف النسائي ومكتب المدعي العام الوطني لشؤون المرأة وسن قانون لمناهضة العنف المنزلي وارتفعت معدلات الانخراط في المدارس عموما.

المعيقات والفرص

14 - أدت سلسلة من المشكلات الهيكلية المتصلة بتطور القطاع الزراعي في فنزويلا إلى ظهور معيقات كبيرة في وجه أنشطة الحد من الفقر وإلى آثار سلبية جدا على فقراء الريف الذين مازالوا يواجهون صعوبات هائلة في الوصول إلى الأراضي والمياه ويعانون من إخفاق خدمات المساعدة المالية والتقنية الريفية ومن تشوهات خطيرة في القنوات التسويقية. وفضلا عن هذا فإن الضعف التاريخي لمنظمات الفلاحين قد حد من قدرتها التفاوضية على الصعيدين المحلي والوطني وأعاق فرص حصولها على البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية الرئيسية في المناطق الريفية. ومما يزيد هذه العوامل تفاقما النقص الحاد في رأس المال البشري في صفوف سكان الريف في مجالات التعليم الأساسي والفني والظروف الصحية كما يؤثر تأثيرا خطيرا على أشد مجموعات فقراء الريف هشاشة مثل مجتمعات السكان الأصليين المشار إليها آنفا.

15 - أما فرص الحد من الفقر الريفي الرئيسية فهي منبثقة عن الأهداف السياسية المعلنة للحكومة بضرورة مكافحة الفقر ومن توافر الموارد المالية والاقتصادية الناجمة علن الارتفاع الحالي في إيرادات النفط. وفيما عزز هذه العوامل خلال السنوات الخمس الماضية وضع سياسات عديدة موجهه نحو مكافحة الفقر الحضري والريفي وتنفيذها. فأولا، كان الإنفاق العام (الاجتماعي والإنتاجي) الموجه لخدمة الفقراء هو الأكبر حجما وأهمية في تاريخ فنزويلا الحديث. وقد قدرت الموارد التي خصصت لمكافحة الفقر الريفي خلال السنتين الماضيتين ما يعادل مليار دولار أمريكي. وثانيا، فقد اتسم تصميم وتنفيذ مختلف أدوات السياسات الاجتماعية (*البعثات*) لمكافحة جذور الفقر الكامن بالابتكار، ومثل جهدا ضخما لمواجهة ما خلفته عقود من الإهمال. ثالثا، فإن اتساق مختلف السياسات التجارية والزراعية والإنمائية الريفية قد شكل استراتيجية متناسبة تنطوي على احتمالات كبيرة لمكافحة الفقر الريفي على نحو فعال ولا بد من توفير المساندة الموجهة المطلوبة لتنفيذ هذه السياسات وانتهاز الفرصة لمساعدة الحكومة على ضمان حصول فقراء الريف الضعفاء على المنافع الناجمة عن سياساتها وبرامجها.

باء ــ السياسات والاستراتيجية والسياق المؤسسي

16 - **السياق المؤسسي الوطني.** تضطلع مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي التابعة لوزارة الاقتصاد الشعبي بمسؤولية تنفيذ برامج التنمية الحكومية في القطاع الريفي، والمؤسسة هي الوكالة الرئيسية للمشاريع التي يمولها الصندوق في فنزويلا والجهة المتلقية لمنح الصندوق الرامية إلى تنفيذ برنامج التدريب الإقليمي للتنمية الريفية. ورسالة مصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في البلد من خلال توفير المساعدة التقنية والمالية، وأهدافه الاستراتيجية هي تنمية مختلف المناطق ودعم مشاركة رأس المال الخاص في الاستثمارات ذات الأولوية العظمى ضمن إطار التنمية الداخلية للحكومة. ويتولى المصرف أيضا المسؤولية عن (i) التعاون الدولي وتمويل البرامج الموجهة نحو البلدان النامية؛ (ii) إدارة اتفاق سان خوزيه بشأن إمدادات النفط؛ (iii) العلاقات مع المنظمات الدولية مثل الصندوق ومصرف تنمية بلدان البحر الكاريبي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط.

17 - **الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر الريفي.** يشكل نهج مكافحة الفقر الذي تعتمده فنزويلا اليوم جزءا أساسيا من مجموعة من استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية الابتكارية وعنصرا أساسيا من استراتيجية الأمن الغذائي. وتعتبر (*البعثات*) الأداة الرئيسية للإجراءات الحكومية واسعة النطاق في مجالات التعليم (*بعثتا روبنسون الأولى والثانية ورياس وميراندا وسوكري*) والصحة (*بعثات باريو ادينترو*) وكذلك لاستنباط طرق جديدة ومحسنة لضمان دمج الفقراء في الحياة الاقتصادية على نحو مستدام (*عملية بوليفار كاراس*).

18 - وتم اعتماد سياسات اقتصادية متساوقة هدفها جعل الاستثمارات الضخمة وعمليات الإنفاق الاجتماعي الكبيرة تحقق آثارا هامة ومستدامة. وقد جرى على وجه الخصوص اعتماد استراتيجية للأمن الغذائي من إعداد وزارة الزراعة والأراضي تحدد بدقة السياسات التجارية وسياسات التنمية الزراعية والريفية وتلك المعنية بتخفيف حدة الفقر الريفي. وقد قامت الحكومة من خلال تطبيق قانون التسويق الزراعي بالتدخل مباشرة في أسواق استيراد الأغذية وتوزيعها ونجم عن ذلك أن الأغذية الأساسية أصبحت تشرى بشكل رئيسي في الأسواق المحلية وتوزع من خلال آلاف المخازن الغذائية المجتمعية التي تم إنشاؤها على الصعيد المحلي. ويتم اختيار المحاصيل الغذائية بالتشاور الوثيق مع وزارة الزراعة والأراضي التي تقوم بتنفيذ برامج خاصة من أجل اعتماد تقنيات محسنة. والهدف من ذلك هو تشجيع المحاصيل الغذائية ذات الميزة النسبية المحتملة ولضمان مشاركة قوية من جانب قطاع الحيازات الصغيرة. وقد أنشئ أيضا برنامج لتوزيع الأغذية مجانا على السكان المعدمين (2.3 مليون مستفيد).

19 - تعتمد الحكومة نموذجا محليا في التنمية من أجل دمج الفقراء في النظام الاقتصادي والإنتاجي ويتألف هذا النموذج من عنصرين رئيسيين هما: (i) محاور التنمية المحلية التي هي برامج إنمائية محلية بمشاركة محلية نشطة لا مركزية. ويتألف كل محور من عدد من النوى الإنمائية المحلية التي تضم مجموعة من الأنشطة الإنتاجية التي تضطلع بها التعاونيات الإنتاجية المشكلة إما من رابطات المنتجين السابقة[4] أو المستحدثة من جانب منسقي مشاريع

[4] منها على سبيل المثال المنظمات التي تتلقى المساعدة فعلا من مشروعي التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة ومشروع مساندة صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة لولايتي فالكون ولارا الممولين من الصندوق.

وزارة الاقتصاد الشعبي من خلال عملية بويلبان كاراس. وتصنف النوى الإنمائية استنادا إلى نوع أنشطتها من زراعية أو صناعية أو خدمية أو سياحية. وتنظم المجتمعات ضمن كل نواة في روابط مختلفة لأغراض اجتماعية منها، مثلا خدمات المياه والتعليم والصحة ورعاية الأطفال وتحسين المساكن وغيرها؛ (ii) منشآت إنتاجية اجتماعية تضم شركات خاصة صغيرة ومتوسطة تعمل وفق نموذج إداري يقوم على الالتزام المجتمعي والاجتماعي. ويتعين على المنشآت الإنتاجية الاجتماعية أن توزع أرباحها على الأنشطة الاجتماعية التي يجري تنفيذها في مناطقها. وتدار بعض هذه المنشآت مشاركة بين العمال والمالكين بينما يعمل بعضها الآخر كتعاونيات إنتاجية متكاملة. ويفيد قطاع هذه المنشآت من دعم خاص من خلال وسائل متعددة أهمها إدراجها كجهات موردة رسمية لبعض المنشآت العامة الكبرى مثل شركة النفط الفنزويلية. وينتظر من شركات القطاع الخاص أن تقوم، في الوقت نفسه بتعزيز مشاركتها في أشكال الإنتاج الجديدة هذه. ويقع تنفيذ البرنامج بكامله ضمن اختصاص وزارة الاقتصاد الشعبي التي تنسق مع مختلف العمليات لا سيما عملية بويلبان كاراس ومع أنشطة الوزارات الأخرى. وقد تم حتى اليوم إنفاق نحو 300 مليون دولار أمريكي على هذه الأنشطة. أما في القطاع الريفي فإن مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي هي التي تضطلع بمعظم الأنشطة.

20 - يجري حاليا التصدي لعدد من القيود التي تواجه القطاع الزراعي والريفي.

(i) **الوصول إلى الأراضي.** تم عام 2001 إقرار قانون جديد للأراضي يعترف بالملكية الخاصة عند إبراز صكوك قانونية. وحين لا تتوافر هذه الصكوك جاز الاستيلاء دون تعويض. ويجيز القانون مصادرة "الأراضي غير المستغلة" لقاء تعويض بأسعار السوق. ويجوز توزيع الأراضي المصادرة والأراضي العامة على مجموعات الفلاحين المنظمة بموجب برنامج التعاونيات الثاموروية الذي يقوم بتنفيذه وزارة الزراعة والأراضي والذي يقدم الدعم لمنظمات الفلاحين ويوفر المساعدة التقنية والخدمات المالية والتسويقية. ومازال هذا البرنامج في المرحلة الأولى من التطبيق.

(ii) **إمكانات الحصول على خدمات الإرشاد الزراعي.** بقي قطاع الحيازات الصغيرة دون دعم تقني إثر انهيار خدمات الإرشاد الزراعي العامة في منتصف التسعينات باستثناء بعض المشاريع الممولة من الخارج مثل مشروعي التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة ومشروع مساندة صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة من ولايتي فالكون ولارا اللذين يمولهما الصندوق ومشروع الإرشاد الزراعي الذي يموله البنك الدولي. وتتبع الحكومة نهجا في المساعدة التقنية قائما على الطلب وتقوم بإعادة تنظيم خدمات الإرشاد الزراعي من خلال عملية بويلبان كاراس التي تديرها وزارة الاقتصاد الشعبي – مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي. ويرعى هذا النهج الجديد تنظيم المنتجين في مجموعات تعاونية ويساند وكالات الإرشاد الزراعي بتمويل من مشروع الإرشاد الزراعي الذي يمول حاليا من موارد من الميزانية الوطنية ومن موارد من المشروعين الممولين من الصندوق (مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة، بارلوفينتو ومشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا – المرحلة الثانية) ومن خلال التعاقد مع عاملين في الإرشاد الزراعي من خلال برنامج *التعاونيات الثاموروية* الذي يهدف إلى مساعدة المستفيدين من الإصلاح الزراعي. ويتم

التعاقد مع العاملين في الإرشاد الزراعي على أساس مؤقت ويكلف معظمهم بالعمل في التعاونيات الخدمية.

(iii) **إمكانات الحصول على الخدمات المالية.** صدر عام 1999 قانون للقروض الزراعية ينص على ضرورة قيام سائر المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف البنك المركزي بتخصيص نسبة دنيا من قروضها للقطاع الزراعي. ويتم توفير القروض الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة بشكل رئيسي من خلال مؤسسة عامة فرعية هي صندوق التنمية الزراعية وصناديق إقليمية. وتقدر حافظة صندوق التنمية الزراعية بنحو 60 مليون دولار أمريكي، إلا أن فقراء الريف ليسوا من بين زبائنها. وينص قانون القروض الزراعية أيضا على ضرورة تخصيص 1% من سائر القروض لعمليات الإقراض الصغري. وقد جرى عام 2001 إقرار قانون جديد لتعزيز التمويل الصغري ليغطي عمليات قطاع القروض الصغيرة الناشئ. وتتصل مؤسسات التمويل الصغري في القطاع الريفي بشكل رئيسي بتطوير صناديق الادخار الريفية التي أنشأها عام 1999 مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة الممول من الصندوق وجرى توسيع نطاقها لتشمل مشاريع أخرى (مشروع مساندة صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة لولايتي فالكون ولارا ومشروع بارلوفينتو). وقد نجحت هذه المشاريع في إنشاء نحو 150 مؤسسة مالية محلية مدارة ذاتيا للإقراض الصغير تلبي الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات الريفية الفقيرة. وقد أثبتت صناديق الادخار الريفية فعاليتها وأصبح لها 350 مركزا في مختلف أرجاء البلد وأدت إلى اعتماد البرامج الحكومية الأخرى الأدوات المالية هذه. ومع ذلك فإن مسألة تعزيز وتطوير هذه المؤسسات مازالت مسألة مطروحة يجدر متابعتها بدقة.

(iv) **الوصول إلى الأسواق.** يحدد قانون التسويق الزراعي السياسات والبرامج التي ينبغي اعتمادها لتحسين ظروف وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق. وتقوم *عملية بوليفار كاراس* ووزارة الأغذية بتنسيق الجهود لزيادة شراء الإنتاج الزراعي على صعيد المجتمع الريفي المحلي.

(v) **مشاركة المجتمعات الريفية.** تترافق استراتيجيات مكافحة الفقر الريفي مع سياسات لتشجيع اللامركزية والمشاركة الشعبية. وقد جرى عام 2002 إقرار قانون للمجالس المحلية أنشأت كل البلديات بموجبه مجالس محلية تتألف من ممثلين محليين مستقلين عن السلطات المحلية.

(vi) **الاهتمام بأشد المجموعات ضعفا.** تتمتع مجتمعات السكان الأصليين بحقوق خاصة بموجب دستور عام 1999 والتنظيم الجديد لعملية غواكيبور الذي تقوم على تنسيقه وزارة المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية. وتهدف *العملية* إلى تنفيذ تنمية السكان الأصليين على نحو فعال إلا أن الحكومة تواجه صعوبات في تنفيذ الأنشطة المقترحة وقد اعترفت بقلة تجربتها وحاجتها إلى المساعدة في هذا المضمار.

21 - ثمة التزام واضح باعتماد وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر والفقر الريفي. إلا أن التنفيذ الفعال يواجه تحديات عديدة منها ضرورة (i) توفير التنسيق المناسب بين مختلف الكيانات التنظيمية المعنية؛ (ii) تجنب الميل إلى الممارسات الاعتمادية والتأكيد بدلا من ذلك على تشجيع المبادرات القاعدية من ضمن المجتمعات المحلية الريفية؛ (iii) زيادة الكفاءة في تنفيذ البرامج؛ (iv) تعزيز منظمات التنمية الريفية على الصعيد

المحلي والوطني؛ (v) تصميم برامج مناسبة لمساعدة أشد المجموعات ضعفا مثل مجتمعات السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية ونساء الريف وشبابه؛ (vi) تنفيذ عملية لإصلاح الأراضي، (vii) توفير خدمات مالية مناسبة من أجل فقراء الريف.

ثالثا ــ الدروس المستفادة من تجربة الصندوق

ألف ــ النتائج السابقة والأثر والأداء

22 - أقر الصندوق حتى اليوم خمسة قروض لجمهورية فنزويلا البوليفارية بمبلغ إجمالي قدره 67.2 مليون دولار أمريكي تقريبا، كما أقر منحتي مساعدة تقنية (1991 و1998) من أجل البرنامج التدريبي الإقليمي في مجال التنمية الريفية الذي تنفذه مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي.

23 - استخدمت قروض الصندوق ومنحه لتمويل ما يلي:

(i) **مشروع تقديم المساندة إلى صغار المنتجين في ولاية سكر.** بلغ مجموع تكاليفه 20 مليون دولار أمريكي ومول الصندوق 11 مليون دولار أمريكي منها. وقد قامت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية بتنفيذ هذا المشروع الذي شمل خدمات المساعدة التقنية والقروض وإنشاء بنى أساسية رئيسية والذي واجه عدة مشاكل في التنفيذ معظمها يتعلق بقصور المؤسسات. وقد أغلق هذا المشروع في ديسمبر/كانون الأول 1998.

(ii) **مشروع مساندة صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة بولايتي فالكون ولارا.** بلغ مجموع تكاليف هذا المشروع 26.7 مليون دولار أمريكي مول الصندوق 16.2 مليون دولار أمريكي منها. وقد قامت مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي بتنفيذ المشروع الذي أقفل عام 2002 والذي نجح في التغلب على المعيقات الرئيسية في هذه المنطقة الاستوائية شبه القاحلة وهي ندرة المياه الصالحة لاستهلاك البشر والحيوانات والري وذلك من خلال بناء الخزانات وبرك السقاية والري وأشغال حماية الأحواض المائية. ومع ذلك فإن أهم الإنجازات كان مشاركة المستفيدين. فقد تحولت البنية الاجتماعية بفضل التنظيم وأنشطة التدريب وجرى تنظيم 900 مجموعة من البنى الأساسية المائية و270 مجموعة أخرى حول خدمات مشاريع أخرى. وتم من خلال أنشطة توليد التكنولوجيا وتجربتها ونقلها إشراك نحو 000 6 منتج يعمل بشكل رئيسي في مجال إنتاج الفواكه والخضروات وذلك من خلال تطوير طرق ابتكارية منها وحدات البيانات التكنولوجية المرجعية ولجان البحوث الزراعية المحلية وتنفيذ برنامج لدعم الفلاحين. وأسهم توافر الخبرات واستقرار الإدارة والعاملين في تحقيق هذه النتائج الإيجابية ومنها أن نحو 000 32 شخص استفادوا مباشرة أو بشكل غير مباشر من المشروع[5].

[5] استنادا بشكل رئيسي إلى التصميم المرحلي لمكتب التقييم في الصندوق.

(iii) **مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية الريفية الفقيرة.** يشمل هذا المشروع الجاري أفقر المناطق في ثماني محافظات و37 بلدية ريفية، وقد بلغت تكاليفه 24 مليون دولار أمريكي مول الصندوق 12 مليون دولار أمريكي منها بينما أسهمت مؤسسة الأنديز للتنمية بمبلغ 2.8 مليون دولار أمريكي. وتضطلع مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي بأعمال الوكالة المنفذة لهذا المشروع الذي روعي في تصميمه أمكانية الاستعانة بشركات تقنية للمشاركة في التنفيذ. وقد تجاوزت أنشطة التدريب والتنظيم الاجتماعي الأهداف الموضوعة أصلا إذ شملت 800 مجتمع ريفي فقير وساندت تشكيل وتسجيل 655 منظمة اجتماعية و278 منظمة مجتمعية اقتصادية. وأسهمت لجان التنمية المجتمعية التي شجع المشروع على إنشائها في تشكيل مجالس للتخطيط المحلي في إطار قانون اللامركزية وتم استنادا إلى الخطط المجتمعية التشاركية تمويل نحو 000 2 مشروع مجتمعي إضافة إلى البنى الأساسية ومشاريع الخدمات الأساسية الممولة من الميزانية العامة. وقد عزز المستفيدون قدرتهم على تحديد الاحتياجات والقروض وإعداد الاقتراحات لتقديمها إلى السلطات والإشراف على الأشغال. وفي مجال الخدمات المالية والمؤسسات المالية الريفية دعم المشروع إنشاء وتشكيل نحو 150 مؤسسة مالية ريفية يمولها المستفيدون ويديرونها بأنفسهم. وشمل ذلك نحو 000 9 مساهم (44% نساء) و500 8 مدخر (30% نساء و39% شباب) وقد استطاعت هذه المؤسسات التي أفادت من مساهمات مالية قدرها 000 540 دولار أمريكي وإدخارات بقيمة 000 503 دولار أمريكي توفير قروض قصيرة الأجل بقيمة 5.4 مليون دولار أمريكي واستردتها بنسبة تخلف طفيفة (3%) كما استطاعت إدارة موارد خارجية مثل الصناديق الائتمانية من الخطة الوطنية للبن. وتم فضلا عن هذا الاستمرار إنشاء وتعزيز الصناديق الريفية وجرى رفعها إلى مستوى برنامج وطني بإدارة مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي. ويوفر المشروع التدريب على إنشاء الصناديق الريفية في 40 نواة إنمائية محلية[6].

(iv) **مشروع تنمية الإنتاج الزراعي في منطقة بارلوفينتو.** تتسم منطقة هذا المشروع بوجود أعداد كبيرة من المنحدرين من أصول أفريقية تشكل تقاليدهم وأشكال التعبير الثقافي لديهم، نتيجة التزاوج، الموروث الثقافي المشترك للإقليم ككل. ويقوم النهج الاستراتيجي للمشروع على التشخيص التشاركي مع تركيز على قضايا التمايز بين الجنسين التي تدل على أن الاختلافات العرقية هي أقل أهمية من علاقة الرجال والنساء مع بيئتهم وأنشطتهم الإنتاجية الثقافية الاجتماعية. وقد بلغ إجمالي تكاليف المشروع 17 مليون دولار أمريكي أسهم الصندوق بمبلغ 13 مليون دولار أمريكي منها. وتقوم مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي بتنفيذ هذا المشروع وقد اتخذت الترتيبات من أجل إشراك كيانات عامة وخاصة وسبع وكالات منفذه مشاركة لتقديم الخدمات التقنية والمالية. ويوفر المشروع في المرحلة الأولية من التنفيذ المساعدة لنحو 72 منظمة تعاونية وخدمات متكاملة من أجل إنشاء سلاسل قيمة مضافة لنحو 000 3 منتج للبن والدرنيات والموز والحمضيات و420 وحدة حرفية. وقد شجع المشروع إنشاء ثمانية صناديق ادخار ريفية وبناء بنى أساسية

[6] المصدر نفسه.

لتصريف المياه وللمشاتل بتمويل من أموال المشروع المخصصة للاستثمارات الاجتماعية والمجتمعية.

(v) **مشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا ــ المرحلة الثانية.** بلغ مجموع تكاليف هذا المشروع 23 مليون دولار أمريكي قدم الصندوق 15 مليون دولار أمريكي ومؤسسة الأنديز للتنمية 4 ملايين دولار أمريكي منها. وهذا المشروع هو المرحلة الثانية من مشروع مساندة صغار المنتجين في المناطق القاحلة لولايتي فالكون ولارا ومن المفروض أن يعلن عن بدء سريان القرض بمنتصف عام 2006 وبغية الوصل بين المشروعين تقوم الحكومة حاليا بتمويل الأنشطة التحضيرية والتكاليف التشغيلية. وسيعود المشروع بالفائدة على نحو 000 10 أسرة وقد أخذ عند تصميم المشروع بالدروس المستفادة من المرحلة الأولى وبالتجارب المكتسبة من مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة.

(vi) **البرنامج الإقليمي التدريبي في مجال التنمية الريفية.** حقق هذا البرنامج نتائج هامة منها تنظيم 143 نشاطا تدريبيا شمل 000 12 مشارك وإنشاء نظام معلومات وموقع على الشبكة من أجل منهجة ونشر التجارب وإنشاء شبكة إقليمية من أكثر من 200 مؤسسة تدريبية في سبعة بلدان (جمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، والبرازيل، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وهايتي)

باء ــ الدروس المستفادة

24 - يمكن تلخيص الدروس الرئيسية المستفادة من تنفيذ مشاريع التنمية الريفية في جمهورية فنزويلا البوليفارية في النقاط التالية:

(i) **عملية صياغة المشاريع:** من الضروري ضمان مشاركة نشطة من جانب الفرق المحلية خلال فترة تصميم المشاريع كيما يتم الأخذ بالرغبات المحلية وكيما يجري تجنب الاقتراحات التقنية والمؤسسية غير الواقعية.

(ii) **الاستهداف:** (أ) ينبغي مراعاة التقارير الإقليمية عند تصميم المشاريع ذات التغطية القطرية؛ (ب) ينبغي اعتماد دراسات ونهج خاصة عندما تضم المجموعات المستهدفة مجتمعات للسكان الأصليين أو مجموعات ضعيفة أو خاصة أخرى مثل المنحدرين من أصول إفريقية وصيادي السمك الحرفيين.

(iii) **المشاركة الشعبية وتنظيمها:** (أ) لقد ثبت أن تشجيع المنظمات المحلية وتدريبها وتعزيزها هي عناصر أساسية لمبادرات التنمية الريفية المستدامة؛ (ب) إن التشخيص المحلي وإعداد خطط التنمية محليا بمشاركة نشطة من الأطراف صاحبة المصلحة هي أنشطة أساسية من أجل إطلاق المشاريع على نحو فعال يشكل حافزا قويا لمشاركة المجتمعات المحلية وتنظيمها.

(iv) **خدمات المساندة التقنية:** (أ) حققت خدمات المساندة التقنية التي توفرها المنظمات غير الحكومية والشركات المشاركة في التنفيذ نجاحا في عدة مشاريع رغم الحاجة إلى تخطيط وإشراف دقيقين ونهج مرنة قادرة على تلبية طلبات المستخدمين المتغيرة؛ (ب) ينبغي إدراج خدمات المساندة التقنية كعناصر في المشاريع استنادا إلى التجربة السابقة بأن هذه الخدمات المقدمة من مشاريع أخرى ممولة من الخارج لم تحقق أهدافها على النحو المناسب.

(v) **الخدمات المالية الريفية:** (أ) تلبي صناديق الادخار الريفية التي يشجعها الصندوق احتياجات المجتمعات الريفية الفقيرة من القروض قصيرة الأجل بشكل مناسب وقد أثبتت هذه الصناديق أنها أداة فعالة من أجل تعزيز المشاركة الشعبية وتنظيمها؛ (ب) إلا أن مؤسسات الإقراض الصغري الريفية لا تلبي الاحتياجات المالية متوسطة وطويلة الأجل اللازمة من أجل الاستثمارات والابتكارات الضرورية لقطاع الحيازات الصغيرة.

(vi) **صون الموارد الطبيعية والبيئة:** (أ) جرى بنجاح إدراج الجوانب البيئية بوصفها بعدا متعدد القطاعات في كل المشاريع؛ (ب) تركت التجارب المنفذة في المناطق شبة القاحلة آثارا هامة على الظروف البيئية والإنتاجية لفقراء الريف وأفضت إلى تبادل متزايد للمعلومات مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية لاسيما مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ومن خلال المنحة الإقليمية التي قدمها الصندوق من أجل تعزيز القدرات المؤسسية على تحسين تسويق منتجات الأغنام وتوليد الدخل في المناطق الجافة من أمريكا اللاتينية والتي تربط بين مشاريع الصندوق في البرازيل والمكسيك وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

(vii) **نهج التمايز بين الجنسين:** (أ) نجح اعتماد نهج متكامل بشأن التمايز بين الجنسين وأدى هذا النجاح إلى اعتماده في برامج حكومية أخرى؛ (ب) ثبت أن توفير التدريب على الجوانب المتعلقة بالتمايز بين الجنسين لكل موظفي المشاريع هو أداه مفيدة لتحقيق نتائج جيدة؛ (ج) أثبتت صناديق الادخار الريفية أنها أداة فعالة جدا لمناصرة المساواة بين الجنسين فمشاركة المرأة قد ازدادت عموما وفي الهيئات التنظيمية خصوصا.

(viii) **مجتمعات السكان الأصليين:** (أ) يتعين تعزيز قدرة المؤسسات على معالجة احتياجات هذه المجتمعات ويوصى بقوة توفير التعاون التقني؛ (ب) ينبغي أن يدرج في أنشطة المشاريع ضرورة مراعاة المضمون الثقافي وفهم الممارسات الصحية والإنجابية التقليدية واحترامها فضلا عن علاقتها بالبيئة.

(ix) **الترتيبات المؤسسية:** (أ) ثبت أن مشاركة السلطات المحلية أمر هام جدا لضمان الكفاءة؛ (ب) ينبغي إدراج تدريب الموظفين المحليين على التنمية المحلية ومشاركتهم فيها في سائر البرامج لتعزيز استدامة البرامج والمشاريع.

(x) **البرنامج التدريبي الإقليمي:** على الرغم من النتائج الهامة المحققة فإن الإطار الذي تم فيه تنفيذ هذا البرنامج فضلا عن الصعوبات المالية أدى إلى شلل البرنامج وقوض إمكانات تحقيق أهدافه المفرطة

في الطموح والمتعلقة بتوفير الخدمات لمشاريع الصندوق في البلدان الناطقة بالبرتغالية والإسبانية في أفريقيا وإنشاء صندوق للهبات.

رابعا ــ الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف ــ ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

25 - في نهاية الثمانينات ومع تدهور الوضع الاقتصادي وتزايد الفقر طلبت الحكومة المساعدة من الصندوق الذي لبى طلبها. وبذلك أعطي الصندوق فرصة معالجة قضايا الفقر الريفي في وقت لم تكن فيه وما تزال أي جهات مانحة أخرى تنشط في هذا الميدان. وقد برهن الصندوق من خلال عملياته في هذا البلد عن كفاءته في تشجيع وتقوية المنظمات الشعبية كفقراء الريف وتعزيزه لمشاركتها في التنمية المحلية والإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه في الظروف شبه القاحلة وفي إنشاء مؤسسات للتمويل الريفي قائمة على الادخار وتدار من قبل أعضائها، وإدراج الأبعاد المتعلقة بالتمايز بين الجنسين في سائر أنشطة المشاريع. وما زال الفقر ظاهرة واسعة الانتشار على الرغم من الزيادة الهائلة في الموارد المخصصة لمكافحته. وتحرص الحكومة على مواصلة العمليات مع الصندوق نظرا إلى ما يلي: (i) تتسق رسالة الصندوق واستراتيجيته تماما مع أهداف الحكومة فيما يتعلق بالفقر على الصعيد الوطني؛ (ii) كشفت المشاريع الممولة من الصندوق والنهج المتبعة فيها عن إسهامات ابتكارية في مجال الحد من الفقر الريفي والتنمية الريفية اعتمدتها عدة برامج حكومية حالية؛ (iii) يضطلع الصندوق حاليا بدوره الجديد كوكالة منفذه لمرفق البيئة العالمية بموجب البرنامج التشغيلي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي (البرنامج التشغيلي 15) من خلال إدراج عنصر ممول من المرفق لمكافحة تدهور الأراضي كجزء من مشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبة الجافة في ولايتي فالكون ولارا ــ المرحلة الثانية؛ (iv) يعتبر الصندوق مؤسسة معرفية فعالة تيسر الاتصال مع البلدان الأخرى في الإقليم ومع العالم وتربط بين التجارب المختلفة؛ (v) يقوم الصندوق بدور تحفيزي في البلد.

باء ــ الأهداف الاستراتيجية

26 - نظرا لحجم الفقر في البلد وتوافر الموارد لمكافحته فإن الدور المالي للصندوق سيكون استراتيجيا يرافق ويساند تعزيز وتوسيع نهج مكافحة الفقر الريفي التي تنفذها الحكومة. وسيكون الغرض من أنشطة الصندوق في جمهورية فنزويلا البوليفارية تعزيز القدرات الوطنية على معالجة مظاهر الفقر الريفي القائمة والمنتشرة والمساعدة في نشر الابتكارات وتبادلها مع البلدان الأخرى في الإقليم.

27 - وقد تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية استنادا إلى عدة مناقشات عقدت مع الموظفين الحكوميين وبعد الأخذ بالاستراتيجيات الحكومية الوطنية وكفاءات الصندوق المتوافرة في جمهورية فنزويلا البوليفارية وفي بلدان الإقليم الأخرى: (i) تعزيز مؤسسات التنمية الريفية ومنظمات الفقراء الشعبية على الصعيدين الوطني والمحلي؛ (ii) تعزيز فرص حصول فقراء الريف على الخدمات المالية المناسبة؛ (iii) ضمان وصول المجموعات الضعيفة (مجتمعات السكان الأصليين، والسكان المنحدرون من أصول أفريقية، وفقراء المناطق شبه القاحلة ونساء وشباب الريف) إلى

الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه) والخدمات الاجتماعية والتقنية والأنشطة الاقتصادية؛ (iv) إقامة شبكات ابتكارية إقليمية لسياسات الحد من الفقر الريفي.

جيم ــ فرص الابتكار

28 - توفر الأهداف الاستراتيجية الأربعة فرصا كبيرة للابتكار.

الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز مؤسسات التنمية الريفية ومنظمات الفقراء الشعبية على الصعيدين الوطني والمحلي

(i) يمكن نقل تجربة الصندوق الرائدة في اعتماد **نهج متكامل في التنمية القطرية/المحلية** كإطار لتشجيع مبادرات التنمية الريفية وتكييفها من خلال ابتكارات جديدة مع النهج الحكومي الحالي بشأن النوى الإنمائية المحلية؛

(ii) يمكن نقل تجارب الصندوق الابتكارية في **إنشاء الأسواق من أجل توفير خدمات المساعدة التقنية** أو وكالات الإنتاج والتمويل والتجارة والشؤون القانونية وتكييفها من خلال الابتكارات مع الظروف الوطنية القائمة ضمن أنشطة عملية بويلبان كاراس؛

(iii) من شأن جهود الصندوق الابتكارية في تعزيز دور **التحالفات وترتيبات التعاون الابتكارية المتصلة بالمنظمات المجتمعية وأصحاب المبادرات الفردية الخاصة والوكالات العامة** أن تعزز السياسات الحكومية الحالية الرامية إلى تشجيع المشاركة الشعبية وتنظيمها على الصعيد المحلي؛

(iv) **مساندة عملية الإصلاح الزراعي** على أساس التجارب والدروس المستفادة من تنظيم مستوطنات جديدة بما في ذلك تشجيع المنظمات الفلاحية والنهوض بخدمات الإنتاج وتطوير الأسواق والخدمات المالية الريفية ونقل هذه التجارب إلى فنزويلا بما في ذلك النهج الابتكارية كجزء من هذا الهدف الاستراتيجي.

الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز إمكانات حصول فقراء الريف على خدمات مالية مناسبة

بوسع الصندوق أن يعزز صناديق الادخار الريفية بالتدريب والطرائق التشغيلية بغية ضمان استدامتها وتطوير خدمات هيكلية من المستوى الثاني ونظما للرصد استنادا إلى التجارب المشابهة في البلدان الأخرى

الهدف الاستراتيجي 3: ضمان وصول المجموعات الضعيفة إلى الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية والتقنية والأنشطة الاقتصادية.

(i) تعتبر الحكومة في إطار عملها لتحقيق هدف مساندة الشعوب والمجتمعات الأصلية أن تجربة الصندوق في بلدان الإقليم الأخرى يمكن أن تكون مفيدة للغاية لاسيما في مجال التنظيم الفعال

للأطراف ذات المصلحة وتعزيز المشاريع والإجراءات الإنتاجية والاجتماعية الموجهة نحو إدماج هذه المجتمعات في الأسواق مع المحافظة على هويتها الثقافية؛

(ii) ينبغي للصندوق أن يواصل مساندته الحالية للسكان المنحدرين من أصول أفريقية من خلال مشروع تنمية الإنتاج الزراعي في منطقة بارلوفينتو الذي هو أول عملية تنمية عامة متكاملة في منطقة تتصف بسكانها المنحدرين من أصول إفريقية وبهويتهم الثقافية؛

(iii) من شأن تنفيذ مشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا ــ المرحلة الثانية وما يتصل به من أنشطة بحثية لمكافحة تدهور الأراضي من خلال المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق والممول من قبل مرفق البيئة العالمية أن يخلق عدة نظم ابتكارية لمعالجة إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الاستوائية شبه القاحلة وظروفها البيئية الهشة. ويمكن أن تعمم هذه الابتكارات على بلدان الإقليم الأخرى.

الهدف الاستراتيجي 4: إقامة شبكات ابتكارية إقليمية لسياسات الحد من الفقر الريفي.

من شأن هذا الهدف الاستراتيجي أن يعزز الأبعاد التحفيزية لنهج الصندوق عن طريق توفير الدعم للتغيير على صعيد المؤسسات وحوار السياسات والابتكار والاتصالات وتعزيز الروابط مع مبادرات الصندوق الأخرى في أمريكا اللاتينية.

دال ــ استراتيجية الاستهداف

29 - يواصل الصندوق استهداف فقراء الريف مع تركيز استراتيجي على المجموعات الأكثر ضعفا لاسيما في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث، لصالح النساء ومجتمعات المناطق شبه القاحلة والمجموعات السكانية المنحدرة من أصول أفريقية. وسيولي البرنامج القطري اهتماما لفئات معينة منها الشعوب والمجتمعات الأصلية.

30 - ستأخذ استراتيجية الاستهداف في اعتبارها وجود مناطق حرجة في بعض أشباه الأقاليم وفئات مختلفة من فقراء الريف وستراعي احتياجاتها ذات الأولوية على النحو الذي توثقه الدراسات التحليلية القديمة أو الجديدة. وقد أوصى تقييم مشاريع الصندوق في جمهورية فنزويلا البوليفارية والبرنامج الإقليمي لمساندة الشعوب الأصلية في حوض الأمازون بضرورة الاضطلاع بدراسات خاصة عن الشعوب الأصلية والمجموعات السكانية المنحدرة من أصول أفريقية.

هاء ــ الروابط السياساتية

31 - سيستمر الحوار السياساتي بين الصندوق والحكومة من جهة، ومختلف المؤسسات المسؤولة عن صياغة وتنفيذ سياسات الحد من الفقر بما فيها وزارة المالية ومصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووزارة التخطيط والتنمية. وستستمر علاقات الحوار الوثيق والتنسيق الدائم مع وزارة الاقتصاد الشعبي، وسيتم الاضطلاع بأنشطة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي واستقطاب الدعم بالتعاون مع مختلف الوزارات المسؤولة

عن المناطق الريفية مثل وزارة الزراعة والأراضي ووزارة الأغذية ووزارة الأشغال العامة وغيرها بغية تعزيز التنسيق وتحديد مجالات العمل المشتركة وتجنب الازدواجية. وسيستمر الحوار أيضا مع المؤسسات العامة المسؤولة عن المجالات الأساسية للتنمية الريفية بما فيها المعهد الوطني للبحوث الزراعية وصندوق التنمية الزراعية والمعهد الوطني للأراضي وغيرها. ومما سيسهم أيضا في تعزيز تنسيق أنشطة المجتمع المدني والدولي استمرار حوار السياسات الذي يشمل الوكالات العامة والخاصة والمنظمات الفلاحية والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من وكالات التمويل.

32 - فيما يلي البعد السياساتي الرئيسي لكل هدف استراتيجي:

الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز مؤسسات التنمية الريفية ومنظمات الفقراء على الصعيدين الوطني والمحلي. سيتم العمل في اتجاهات حوار السياسات التالية: (i) ضرورة بناء قدرة منظمات صغار المزارعين المحلية؛ (ii) ضرورة إدراج بعد خاص بالمساواة بين الجنسين في سائر المشاريع والبرامج؛ (iii) ضرورة النهوض بعملية الإصلاح الزراعي من خلال مراعاة تنظيم الدعم وتوفيره للمستوطنين الجدد ولمنح صكوك الملكية لأصحاب الحيازات الصغيرة وضمان وصول نساء الريف ومجتمعات السكان الأصليين إلى الأراضي؛ (iv) ضرورة إنشاء سوق لخدمات المساعدة التقنية.

الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز إمكانات حصول فقراء الريف على خدمات مالية مناسبة. سيتواصل حوار السياسات بشأن الحاجة إلى توسيع المبادرة الابتكارية الخاصة بصناديق الادخار الريفية بما في ذلك إنشاء شبكة لوضع الآليات المالية المناسبة اللازمة لمعالجة احتياجات صغار المزارعين.

الهدف الاستراتيجي 3: ضمان وصول المجموعات الضعيفة إلى الموارد الطبيعية والخدمات التقنية والأنشطة الاقتصادية. وسيقوم الصندوق في فترة تنفيذ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بمناقشة الأمور التالية مع الحكومة: (i) ضرورة إدراج تدابير الحد من الفقر ودمج المجتمعات الأصلية في التنمية؛ (ii) تنمية المجموعات السكانية المنحدرة من أصول أفريقية؛ (iii) ضرورة إدراج البعد المتعلق بالتمايز بين الجنسين في سائر الإجراءات الإنمائية.

الهدف الاستراتيجي 4: إقامة شبكات ابتكارية إقليمية لسياسات الحد من الفقر الريفي. سيقوم الصندوق في إطار هذا الهدف الاستراتيجي بالتباحث مع الحكومة بشأن الفرص المتاحة لإقامة الشبكات المتعلقة بسياسات الحد من الفقر ومع البلدان الأخرى والشركاء في الإقليم.

33 - ستتبع طرق متعددة الجوانب في إجراء حوار السياسات بما فيها المناسبات المحلية والوطنية والدراسات وتبادل التجارب بمساندة مشاريع الصندوق والبرامج الإقليمية (برنامج تعزيز القدرة الإقليمية على تقييم مشاريع تخفيف وطأة الفقر الريفي والبرنامج الإقليمي لدعم السكان الأصليين في حوض الأمازون) وخبرة الصندوق في مجال التمويل الريفي فضلا عن التعاون المحتمل مع وكالات التعاون التقني ومنها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون بشأن الزراعة.

خامسا ــ إدارة البرنامج

ألف ــ إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

34 - سيشمل نظام الرصد والتقييم ما يلي: (i) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية بمشاركة مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي. والمشاريع والبرامج وشركاء التنفيذ الآخرين؛ (ii) التقدير الدوري لأداء القطاع الريفي وحسابات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (iii) البيانات المستخلصة من نتائج المشاريع ومن نظام إدارة الأثر؛ (iv) عمليات تقييم الأثر من خلال مسوحات الأطراف صاحبة المصلحة والدراسات الموجهة.

35 - تعد تقارير التقدم المحرز بنهاية كل سنة من سنوات فترات تنفيذ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية استنادا إلى المؤشرات المختارة التالية وفق الأهداف الاستراتيجية: (i) للهدف الاستراتيجي 1، تدريب منظمات التنمية الريفية واعتماد الابتكارات؛ عدد المنظمات الفلاحية والمحلية التي تضم ممثلين عن الفلاحين؛ (ii) للهدف الاستراتيجي 2، عدد صناديق الادخار الريفية والشبكات التي يتم إنشاؤها، والآليات المالية الابتكارية قيد الإنشاء لقطاع الحيازات الصغيرة، والخطط التجريبية لتنفيذ السياسات التي تتم صياغتها؛ (iii) للهدف الاستراتيجي 3، مجتمعات السكان الأصليين المنظمة التي تحصل على حقوق في الأراضي وعلى أراضٍ وخدمات، تزايد فرص المجتمعات الريفية في المناطق القاحلة في الوصول إلى الأراضي والمياه وسبل صونها؛ (iv) للهدف الاستراتيجي 4، صياغة برنامج الشبكة الإقليمية وتمويلها وتشغيلها، التوقيع على اتفاق المشاركة في التمويل بين مصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصندوق وبدء تنفيذه.

36 - سيتم إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في السنة الثالثة من فترة الوثيقة (2009) لتقدير المنجزات وفق الأهداف الاستراتيجية وتحديد القضايا واعتماد التوصيات المناسبة بشأن التوجهات النهائية للوثيقة. وسيتم بنهاية فترة الوثيقة (2012) إجراء تقييم للبرنامج القطري.

باء ــ إدارة البرنامج القطري

37 - تدرس الحكومة في ضوء تجربة فريق البرنامج القطري الذي شكل خلال صياغة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية إنشاء فريق متابعة دائم يكون بمثابة نظير الصندوق في حوار السياسات. وسيضم هذا الفريق موظفين من كل المؤسسات العامة المعنية إضافة إلى ممثلين عن المراكز الأكاديمية والبحثية والمجتمع المدني. ستتولى مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي من خلال ممثليها قيادة الفريق الذي سيضم أيضا مديري مشاريع وبرامج الصندوق. أما عملية الإشراف على البرنامج القطري فسيقوم بتنسيقها المكتب القطري لمؤسسة الأنديز للتنمية، تلك المؤسسة المتعاونة شريكة الصندوق في تمويل المشاريع في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وسيتم إضافة إلى بعثات الإشراف على المشاريع والبرامج واجتماعات الإغلاق مع الحكومة وتنظيم حلقات عمل سنوية لاستعراض البرنامج القطري.

38 - أكد التقييم المرحلي (مايو/أيار ــ نوفمبر/تشرين الثاني 2005) على حسن أداء المشاريع لاسيما منها مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة وتم عزو نواحي القصور إلى سوء تصميم المشروع. وقد جرى إثر

بعثة مساندة للتنفيذ من الصندوق الاتفاق مع الحكومة على خطة عمل من أجل رصد ودعم إنشاء شبكة مستدامة من صناديق الادخار المحلية حتى إنجاز المشروع.

39 - سيشمل البرنامج القطري ثلاثة مشاريع جارية هي: مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية الريفية ومشروع بارلوفينتو ومشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا ــ المرحلة الثانية التي تنسجم مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة وأهدافها الاستراتيجية. وستصبح وحدات الرصد والتقييم في هذه المشاريع جزءا من نظام إدارة المعلومات لدى مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي التي ستكون مساهما أساسيا في ترتيبات إدارة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية.

جيم ــ الشراكات

40 - تعاون الصندوق على مدى العقد الماضي مباشرة مع مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي لأغراض تنفيذ البرامج والمشاريع. ونظرا لتجدد وتعاظم مسؤوليات هذه المؤسسة في ظل وزارة الاقتصاد الشعبي فإنها ستكون الشريك الرئيسي في تنفيذ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وستكون هذه الشراكة فعالة في تنفيذ سائر الأهداف الاستراتيجية بما في ذلك برنامج صناديق الادخار الريفية الذي يلقي التشجيع والدعم فعلا على الصعيد الإقليمي. وسيجري توسيع هدف هذه الشراكة ليشمل مختلف أدوات وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية (مشاريع وبرنامج إقليمي وحوار سياسات وابتكار وإدارة معارف). وستكون المؤسسة نقطة الدخول إلى التنسيق مع الوزارات الفنية (وزارة الزراعة والأراضي ووزارة الأغذية ووزارة المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية) والمؤسسات الأخرى (المعهد الوطني للأراضي والمعهد الوطني للبحوث الزراعية وصندوق التنمية الزراعية). أما على الصعيد الإقليمي فإن الشراكة مع مصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستعزز تصميم وتنفيذ المشاريع التي يشترك في تمويلها الصندوق والمصرف.

41 - لا توجد منظمات غير حكومية نشطة في القطاع الريفي في جمهورية فنزويلا البوليفارية وتدل التجارب المستفادة من مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة ومشروع مساندة صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة لولايتي فالكون ولارا على أن موفري الخدمات الفنية من القطاع الخاص قد كانوا فاعلين كشركاء تنفيذ في عناصر مختلفة من المشاريع. وينبغي أن يصار وعلى نحو نشط إلى التماس مزيد من مشاركة القطاع الخاص، من شركات التصنيع الزراعي إلى المؤسسات وغيرها من الجهات المعنية ببرامج التنمية الزراعية، لأن نهج "سلسلة القيمة" في التخطيط قادر على توفير الإطار المناسب للمبادرات التي تتيح للشركات الصناعية الخاصة التفاوض مع صغار المزارعين المنظمين على الإنتاج والأهداف الاقتصادية لمنتصف المدة. وقد أصبحت مشاريع الإنتاج الاجتماعي التي تشمل الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة التي تعمل وفق نموذج إداري قائم على الالتزام المجتمعي والاجتماعي القوي تشمل قطاعا جديدا بوسعه أن يشكل شراكات مختلفة مع مبادرات التنمية الريفية.

42 - تقدر حافظة فنزويلا الحالية الممولة من الخارج من مؤسسات التمويل الدولية بالتزامات يقدر مجموعها بنحو 4.8 مليار دولار أمريكي. وأكبر الجهات المقرضة هي مؤسسة الأنديز للتنمية التي يبلغ إجمالي حافظتها 3.5 مليار دولار أمريكي تقريبا. وتضم حافظة القروض عددا قليلا جدا من العمليات في قطاع التنمية الزراعية والريفية

باستثناء المشاركة بالتمويل مع الصندوق في إطار مشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا ــ المرحلة الثانية. وقد عبرت مؤسسة الأنديز للتنمية عن استعدادها لزيادة حافظتها من مشاريع التنمية الريفية ومن الأنشطة التي تتعاون فيها مع الصندوق في البلد. أما مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي يبلغ صافي التزاماته 1.2 مليار دولار أمريكي فهو ثاني أكبر مقرض للبلد إذ يمول 16 مشروعا قيد التنفيذ. ولا يوجد إلا مشروع واحد في القطاع الزراعي هو برنامج التكنولوجيا الزراعية الذي يمول أنشطة البحوث الزراعية للمعهد الوطني للبحوث الزراعية. ولا يوجد أي مشاريع زراعية أخرى في الطريق. والبنك الدولي ممول صغير في جمهورية فنزويلا البوليفارية وبرنامجه الإقراضي لا يتجاوز 90 مليون دولار أمريكي ولا يشمل أي مشاريع للتنمية الزراعية أو الريفية.

43 - يعزز هذا الوضع الخاص إمكانات إقامة روابط مع وكالات التعاون التقني الدولية العاملة في القطاع الزراعي والريفي. فمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مثلا تنفذ البرنامج الخاص بالأمن الغذائي الذي تموله الحكومة ويعود بالفائدة على قطاع الحيازات الصغيرة لاسيما في مجال نقل التكنولوجيا. وتتعاون مؤسسة البلدان الأمريكية للتعاون بشأن الزراعة أيضا مع الحكومة في جوانب عديدة من سياسة التنمية الزراعية. وكلا المؤسستين على استعداد لتعزيز تعاونهما مع برنامج الصندوق المقترح في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

دال ــ إدارة المعرفة والاتصالات

44 - ستتطلب إدارة المعرفة في إطار البرنامج جهودا مشتركة بين مشاريع الصندوق والمؤسسات الشريكة الرئيسية ومنها مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي على الصعيدين القطري والإقليمي واستخدام أدوات الصندوق المنهجية وبرامج المساعدة الإقليمية مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وبرنامج تعزيز القدرة الإقليمية على تقييم مشاريع تخفيف وطأة الفقر الريفي وفيدامريكا. وستشكل تقارير الصندوق على دعم التنفيذ والتقارير المرحلية السنوية عن البرامج القطرية إضافة إلى الدراسات المخصصة صورة متكاملة من المعارف التي يتم توليدها من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وسيتم تنظيم حلقات قطرية/إقليمية من أجل نشر المعارف المولدة ومنهجة التجارب كما سيجري نشر المعلومات من خلال مواقع الصندوق القائمة على شبكة الإنترنت ومن خلال البرامج الإقليمية مثل فيدامريكا.

45 - جرى تحديد فرص توليد المعارف التالية لكل هدف استراتيجي:

(i) **الهدف الاستراتيجي 1 ــ** سيشمل هدف تعزيز المؤسسات تمتين الشراكة مع مؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي وتعزيز قدرتها على الإسهام في توليد المعرفة ونقلها وإدارتها والنهوض بقدرتها في مجال رصد وتقييم المشاريع والبرامج. وستوفر المؤسسة المؤشرات الأساسية عن التقدم والنتائج المتصلة بهذا الهدف الاستراتيجي.

(ii) **الهدف الاستراتيجي 2 ــ** سيتم تبادل التجارب المنسقة المستخلصة من مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة مع البرامج الأخرى وستدرج في الأصول المعرفية المؤسسية لمؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي. وسيتم بنفس الطريقة توسيع نطاق أنشطة

نظام الرصد والتقييم ليشمل تقديم المعلومات ومعالجة البيانات وإعداد تحليلات مخصصة عن استدامة المؤسسات المالية الريفية وقدرتها على البقاء وعن منظمات المستوى الثاني وإعداد أدلة تدريبية وأطر تنظيمية ضمن الإطار الوطني للهدف الاستراتيجي 2.

(iii) **الهدف الاستراتيجي 3 ــ** فإن تنسيق التجارب المستخلصة من مشروع التنمية الاقتصادية ومشروع بارلوفينتو ومشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا ــ المرحلة الثانية سيولد معارف عن تصور النهج وأوجه المساندة اللازمة التي تلبي احتياجات الأقليات بخصائصها الثقافية (مثل الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصول أفريقية) وتطوير خدمات المساعدة وتسويق المنتجات في مجتمعات المناطق شبه القاحلة.

(iv) **الهدف الاستراتيجي 4 ــ** فإن التركيز على مقارنة السياسات المناصرة للفقراء والاستراتيجيات والموضوعات الريفية وإقامة الشبكات بين مؤسسات التنمية الريفية والمنظمات المعرفية على الصعيد الإقليمي سيؤدي إلى خلق فرص مباشرة لتوليد معارف مفيدة ذات تأثير قوي.

هاء ــ إطار تمويل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

46 - يستند حجم التمويل الذي يمكن أن يقدمه الصندوق لفترة تنفيذ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية إلى حساب كامل للسنة الأولى من الوثيقة بما في ذلك تقديرات المشروعات المعرضة للخطر والقطاع الريفي والعلامات القطرية الأخيرة والمخصصات السنوية بدولار الولايات المتحدة للسنة 1، على النحو المبين في الجدول التالي. وتبلغ المخصصات من موارد الصندوق (قروضا ومنحا) للسنة 1 من الوثيقة 7 ملايين دولار أمريكي تقريبا.

حساب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

	المؤشر	السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
	علامات القطاع الريفي	
ألف (i)	الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية	3.40
ألف (ii)	الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	3.00
باء (i)	إمكانات الوصول إلى الأراضي	3.40
باء (ii)	إمكانات الوصول إلى المياه لأغراض الزراعة	3.00
باء (iii)	إمكانات الوصول إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي	3.00
جيم (i)	الظروف الممكنة لتنمية الخدمات المالية الريفية	3.25
جيم (ii)	مناخ الاستثمار المتاح للأعمال الريفية	3.50
جيم (iii)	إمكانات الوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية	3.00
دال (i)	إمكانات الحصول على التعليم في المناطق الريفية	5.33
دال (ii)	التمثيل	5.00
هاء (i)	تخصيص وإدارة الموارد العامة لأغراض التنمية الريفية	3.58
هاء (ii)	المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية	3.33
	محصلة مجموع العلامات	**42.80**
	متوسط مجموع العلامات	3.57
	تقديرات المشروعات المعرضة للخطر	**6**
	العلامات القطرية 2006	**6 034**
	المخصصات السنوية بالدولار الأمريكي	**7 000 000**

واو ــ المخاطر وإدارتها

47 - تم تحديد المخاطر التالية المرتبطة بكل من الأهداف الاستراتيجية في إطار البرنامج القطري:

(i) **الهدف الاستراتيجي 1:** أن لا تستجيب الحكومة للأفكار الجديدة المتعلقة بتعزيز مؤسسات التنمية الريفية وبرامج التمويل وأن تجمد سياساتها الرامية إلى تشجيع مشاركة الناس والمنظمات المحلية مما يؤدي إلى تراجع مؤشرات أداء القطاع الريفي في مجال الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية.

(ii) **الهدف الاستراتيجي 2:** أن لا تساند الحكومة الإطار التنظيمي الذي يشجع الممارسات المالية الحصيفة التي تنسجم مع النمو والابتكار في قطاع التمويل الصغري ولا تعزز الشراكة بين صناديق الادخار الريفية والمصارف من أجل تمويل القروض الريفية متوسطة الأجل وطويلته. وسيطرأ تراجع على الظروف الممكنة لتنمية الخدمات الريفية.

(iii) **الهدف الاستراتيجي 3:** أن لا تواصل الحكومة إعطاء أولوية كبرى لمجتمعات السكان الأصليين وغيرهم من المجموعات الريفية الضعيفة وأن لا تساند سياسات إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الجافة. وسيؤدي ذلك إلى تدهور مؤشرات أداء القطاع الريفي في مجال إمكانات الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية وإلى الأراضي والمياه والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي.

(iv) **الهدف الاستراتيجي 4:** أن لا تشجع الحكومة إقامة علاقات مع البلدان الأخرى وأن توقف مساندتها لتعزيز العلاقات والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

48 - لما كانت الأهداف الاستراتيجية المقترحة تلتقي مع الاستراتيجية الوطنية الحالية بشأن الفقر وكان قد تم اختيارها إثر عملية تشاور مكثف مع الحكومة فإن المخاطر المتصلة بها هي معدومة تقريبا إلا أن هذا الوضع لا يبقى على حالة إذا طرأ تغير كبير على العوامل السياسية والاقتصادية خلال فترة الوثيقة وإذا ما توقفت البرامج الحالية والتنمية الريفية والحد من الفقر. وربما بقى الفقر الريفي حتى في هذا التصور مركزا للاهتمام وربما بقيت الآثار السلبية آثارا ألصق بالمخصصات الواردة في الميزانية الحكومية وبشدة التدخل.

APPENDIX I

COSOP CONSULTATION PROCESS

1. This new COSOP, covering the period 2007-2012 was prepared between November 2005 and May 2006, in parallel to the elaboration of the guidelines for the results based COSOP. It is the outcome of a two-phased formulation process, consisting of, firstly, the analysis of the country context and lessons from IFAD experience, secondly, the prioritization of the country programme proposals. The methodology included the presentation and discussion of a set of technical working papers with national authorities of the Ministry of Planning and Development, the Ministry for Popular Economy, CIARA, academic institutions and other donors.

2. The principle of the constitution of a Country Programme Team was agreed upon with GOV and a core team was formed with one representative of the Ministry of Finance, two representatives of the Ministry of Planning and Development, two representatives of the Ministry for Popular Economy and the Foundation of Training and Innovation for Rural Development (MINEP/CIARA), one representative of the Ministry of Agriculture and Land (MAT), one representative of the Economic and Social Development Bank (BANDES). A number of individual and group interviews as well as wrap-up meetings were held during and at the conclusion of COSOP mission visits to the country. The Country Programme Team also met separately to prepare comments on the draft COSOP report.

3. A two-day dissemination workshop is scheduled to take place in Caracas after Executive Board review. In this event, the IFAD team will participate with officials from Government, representatives of rural community organizations, cooperatives and "*cajas rurales*", most of them assisted by IFAD projects, NGOs, academic and research institutions and the private sector. The meeting will discuss "Rural Development and Rural Poverty Reduction in Venezuela in the Context of the Current Government Policies and Programmes; the Role of IFAD in the Region, IFAD Country Programme Strategic Objectives and Opportunities for Innovations. Most importantly, the participants will discuss the implementation of the COSOP, priority thematic areas in function of their relevance to poverty issues at regional level, and a plan of work including lending operations, grants and policy dialogue.

4. Building on the experience of the Country Programme Team which was formed during COSOP formulation, the GOV is considering the establishment of a Permanent COSOP Follow-Up Team which would act as IFAD counterpart for policy dialogue. This Team would include officers of all public institutions involved as well as representatives of academic and research centres and civil society. CIARA, through its representative would take the lead of the team which would also include IFAD project/programme directors.

APPENDIX II

COUNTRY ECONOMIC BACKGROUND

1. **The country**. Venezuela is positioned in the northern part of the South American continent and occupies a surface area of approximately 917,000 km^2. It borders with Colombia to the East, Guyana to the West, Brazil to the South and the Caribbean Sea to the North. The national territory is composed of notably heterogeneous agro-ecological regions, mainly defined by characteristics proper to tropical topography and localisation. This includes Andean zones, intermediate plateaus, tropical, semi-arid and humid plains and tropical rainforest. The total population of the country is estimated at 26 million inhabitants (2005) of whom approximately 11% live in rural areas. Demographic growth is at 2% per annum. Venezuela is a Federal Republic, with 22 states, a Federal District (Caracas) and federally controlled island groups. In 2004, GDP per capita was US$4,200.

2. **The economy**. The economy of the country was structured predominantly around rural activities until the 1930s when over 50% of the population lived in rural areas. The exploitation on the country's oil resources, fostered by US investment during the Second World War, modified the economy dramatically, as Venezuela became one of the world's leading oil producers. The urban population overtook the rural one in numbers as soon as 1955. The following two decades were characterized by accelerated urbanisation and investment in basic infrastructure that allowed for the integration of different national territories, and served as basis for highly dynamic economic development. Growth, however, was highly dependent of oil exports and as such, vulnerable to cycles of international oil prices, a valid characteristic of the Venezuelan economy still today. The hike of oil prices in the 1970s drove forward rapid economic growth and diversified the structure of the economy, with development of industrial production, construction and services. This process included a majority of the population, although effects on different segments were asymmetrical with elevated disparities in income. It is estimated that at most a third of households were living in poverty in the mid-70s. This tendency was reversed in the 1980s, as the plummeting oil prices provoked strong imbalances in fiscal and external accounts, highlighted by the launching of ambitious investment projects, expansive fiscal policy to stimulate internal demand and highly subsidized productive activities. The decade was characterized by recurring crises in public finance and the external sector, generating a growing external debt, galloping inflation and successive devaluations of the national currency. The situation culminated in 1989 in an external crisis and pronounced social conflict.

3. Economic growth continued to fall throughout the 1990s, with flight of capital, high unemployment and decreased productivity in all economic sectors. The bankruptcy of several banks and adjustment programmes implemented in 1994 undermined the social and political stability of the country. A 30% fall in oil prices hindered the execution of an adjustment and reform package, triggering an important political crisis in the mid-1990s. Overall, the decade was characterized by an incessant GDP per capita decrease, growing impoverishment and unemployment and a serious institutional crisis.

4. The end of the decade saw the rise of a new force on the political scene with the entry into office of President Hugo Chávez. His political programme, based on the creation of a more equal society, articulated state intervention and private sector participation, with the incorporation of the population in the productive and social apparatus of the country. This model of development is based on the establishment and consolidation of a social and cooperative economy sector. Simultaneously, the government proposes a regional strategy, founded on the cooperation between Latin American states. Approval of the 1999 Constitution is followed by the elaboration of new policy and legislation (considerably challenging the status quo of current interests) and the election of new authorities under the new constitutional framework. Economic growth averaged 3.5% in 2000-2001 with the support of expansive fiscal policy. From end 2001 to 2003 the playing out of an acute political and social crisis, culminating in an attempt to interrupt the constitutional process through violent means (2002), included flight of private capital, a private sector lockout and an interruption of oil production. These

socio-political events have deeply affected national economic activity: GDP fell by 8.9% in 2002 and by 7.7% in 2003; oil exports plummeted by 23%; rates of unemployment and inflation grew; and international reserves decreased.

5. The confirmation of the authority of elected officials by the Recall Referendum of mid-2004 changed dramatically these trends. In fact, since the last trimester of 2003 the economy has been experiencing uninterrupted growth, illustrated by important GDP increase in 2004 (17.9%) and 2005 (9.3%). The 45% increase of oil exports in 2004 (alongside a simultaneous 27% increase in oil prices) has driven economic growth and rendered possible the increase of international reserves. In the non-oil private sector, the growth rate of manufacturing and construction activities was greater than the national average. These figures translate into real GDP per capita growth of 16% in 2004 and 7.3% in 2005. In 2001, inflation grew by 12%. In the following years, figures surpassed 20%, decreasing to 19% in 2004. For 2005 inflation reached 13%. The considerable increase in economic activity was accompanied by a decrease in unemployment rates, from 16.8% in 2003 to 13.9% in 2004 with an estimate of 9% in 2005. Formal sector employment grew by 4%, with a subsequent reduction of informal employment. Average productivity grew by 14% in 2004 and real wages, after falling in 2002 and 2003, did not decrease in 2004. Hence, recent economic recovery mostly benefited the workers and poor strata of the Venezuelan society.

6. These trends have been reinforced by the allocation and composition of public resources. In fact, total public spending, at 23.3% of GDP in 1999, increased to 30% of GDP in 2004. Social spending increase in real terms 68.6%, reaching 12.1% of GDP in 2004. This evolution reflects GOV attention to social programmes during the period. Moreover, it must be highlighted that the above figures do not include spending channelled into GOV social programmes (called "*Misiones*"). Although implementation of these programmes is the responsibility of corresponding Ministries, they are mostly funded by extra-budgetary sources, in the majority of cases the state oil company PDVSA (these transfers of "oil surplus" are not managed through the Central Government Budget). As per government instructions, PDVSA channels funds to subsidiary companies (CVP and PALMAVEN) to fund the *Misiones*, for an estimated US$4,000 million in 2004-2005. This would bring social spending to 14% of GDP, which not only reflects the priority of the GOV to address the country's underlying social problems, but also makes Venezuela one of the region's leaders in social spending.

7. The economy remains highly dependent on income from oil exports, vulnerable to international price fluctuations, the rhythm and level of national production, and strategic decisions taken within the OPEC countries. The dependence on oil is reflected in external accounts as well as in public revenue: oil revenue (perceived as taxes and royalties) represents more than 50% of government current revenue. For 1998-2004, oil exports constituted 82% of total exports of the country. The current bonanza period is an opportunity for developing other sectors of the economy towards competitiveness and sustainability. As such, poverty reduction policy can unfold through the use of abundant resources from oil revenue. The challenge for Venezuelan economic and social policy is to make good use of these years to correct social inequities and generate a productive base that would be more competitive and less dependent on oil.

COSOP RESULTS-MANAGEMENT FRAMEWORK

Country Alignment				COSOP Policy Agenda
Alignment with national poverty strategy (Objectives have been extracted from different government official statements and documents)	**COSOP strategic objectives (SOs)**	**COSOP outcome indicators related to the 4 SOs (from projects/programmes)**	**COSOP milestone indicators showing progress towards SO**	**Specific policy/institutional reform ambitions related to the 4 SOs (the COSOP policy dialogue agenda)**
1. Rural development and rural poverty reduction policies and programmes implemented by efficient institutions.[1] 2. Development and consolidation of local and peasant organisations.[2]	SO1 – Strengthened rural development institutions and poor people organizations at national and local levels	Adopted innovations by CIARA and other key rural institutions CIARA and other key institutions with trained staff Larger number of peasants and local organisations participating in local development.	Number of rural development institutions participating. CIARA adopts innovative approach to agro-productive chains and Natural Resources Number of peasants and local organisations representatives participating in local development council.	Permanent dialogue with national COSOP team and advising for institutional strengthening. Decentralised and participatory approach for rural development consolidated by Government.
3. Enhance access to micro credit, savings and other rural financial services by rural communities and the rural poor.[3] 4. Agricultural small holders development through investment financing facilities.[4]	SO2 – Increased access of the rural poor to adequate financial services	Network of "*Cajas Rurales*" established. New financial mechanisms for rural investment financing established. Mechanism of articulation between *Cajas rurales* and formal banking system formulated	Number of *Cajas Rurales* and networks operating (data on savings, credits, loans, etc.) Social and productive development funds managed by *Cajas rurales* Pilot schemes between *Cajas rurales* and formal banking system formulated.	New rural micro financing mechanisms institutionalised with supporting regulatory framework adopted by Government. New mid and long-term credit facilities for small holder sector established and operating under innovative frameworks
5. Priority attention to indigenous communities according to the new constitutional provisions[5] 6. Gender equity and priority given to high vulnerable women-headed-households headed. (Provisions of the new Constitution). 7. Water conservation and managements in dry areas of the country (tropical semi-arid) as a basic strategy for rural poverty reduction.[6]	SO3 – Secured access of most vulnerable groups to natural resources, training and technical assistance services and economic activities	Indigenous communities organised and obtaining access to land and increased access to technology, financial services and markets. Agro-productive chains of cocoa, tangerines and tubers developed by vulnerable groups of Barlovento Region Female-headed-household with increased participation in decision making. Increased access to water resources by rural communities in semi-arid areas	Number of indigenous communities organized and having obtained land rights and receiving innovative technical, financial and marketing services. -New agricultural technologies introduced and adopted -Number of agro-processing demonstration units Percentage of participating household-headed-female in decision making structures Minor water infrastructure developed and established.	New rules established by Gov. for ensuring access to land and natural resources to indigenous communities and innovative support services operating. New rules established by Government for increasing access to water resources and better management practises in favour of rural communities in the tropical semiarid areas. Continuous pro-women policies enacted.
8. Strengthening of solidarity and cooperation links with other countries of the LAC region.[7]	SO4 – Innovative regional networking on rural poverty reduction policies	Regional network for rural poverty reduction policies established. BANDES-IFAD cofinanced projects	Formulation and financing of regional network programme completed. Cofinancing Agreement signed.	Regional network operating in several countries of the LAC region. Programmes and projects in several countries of the LAC region cofinanced by IFAD and BANDES

1 Statements from the Ministry of Planning and Minister for Popular Economy.
2 Law for People Participation and "Misión" Vuelvan Caras Objectives.
3 Law for Microfinances Development and Vuelvan Caras-MINEP objectives.
4 Agricultural Development and Food Security Strategy. MAT and Vuelvan Caras-MINEP objectives.
5 Constitution of 1999 and Misión Guaicaipuro objectives.
6 Statements from Ministry of Popular Economy and MAT.
7 Statements from the President and Ministries of MINEP and MAT.

APPENDIX IV

POVERTY ANALYSIS

1. Poverty is still a widespread phenomenon in Venezuela. Last available indicators (National Institute of Statistics [INE], 2005) show that 38.5% of total population have incomes below the Poverty Line (IPL). Extreme poverty includes 10% of total **poverty** population for the same year[1].

2. Poverty size and evolution are closely related with the cyclical performance of the economy. Headcount total poverty was estimated at 33% in 1975. From then on, poverty prevalence grew explosively: it reaches 53.5% in 1988, 64.2% in 1990 and a peak in 1995 with 70.5%. Afterwards, it decreased to 53% in 1997 to stabilise at about 41% between 1998 and 2000 reaching 39.1% in 2001. The economic crisis in 2002 pushed poverty incidence to more than 55% in 2003 when it started to slow down reaching 38.5% in 2005. Extreme poverty (indigence) has shown similar trends but it has been much more sensitive to inflation. Therefore, indigence incidence evolved from a peak of 36.3% in 1995, stabilised from 1997 to 2001 at about 15% and grew again in 2002 and 2003 to 25% along with the economic and political crisis. In 2004 it decreased to 18% and one year after it was only 10% (following the explosive GDP growth of about 28% in these two years and the significant reduction in the unemployment rate).

3. The causes of the persistence of poverty in the country have been the subject of numerous studies. Most of them conclude that, in the short-term, poverty is highly sensitive to inflation and unemployment rates but, in the long-run, structural poverty is mainly explained by education, economic growth and productivity. Moreover, when analysing the evolution of poverty during thirty years, it has been found that the "inertial poverty" component was the most important one and it becomes the main obstacle for overcoming poverty by means of economic growth[2]. This means that the accumulation along time of the deterioration of basic conditions in health and education and consequent deficits in productive skills (i.e. deterioration of "human capital") impedes the poor to take advantages of economic and productive opportunities. The policy recommendations based on these findings are clear: it is necessary to start attacking the main components of structural poverty (education, health, and habitat). Otherwise, economic growth would once again left apart the poor.

4. **Rural poverty** is not measured by the IPL method in Venezuela. Only in 2001, INE estimated poverty incidence in locations "with less than 25,000 inhabitants" which is the most available proxy to this variable. At that time, **rural poverty prevalence was 52.9% while national average was 39.1%. Rural extreme poverty was estimated at 30.3% while national average reached 23% of households.**

5. When analysing poverty by means of the UBN approach, the data come from the National Population Census. In this case, total poverty in 1990 reached 39% of total households and extreme poverty affected 16% of families. At that time, rural households under poverty conditions were estimated at 71% and extreme poverty affected 45% of these families. Preliminary data on poverty based on the 2001 Census[3], show that the incidence of total poverty have diminished to 28% of total households and the extreme poverty affected only 7% of households.

6. In summary, in spite of the lack of accurate data on rural households incomes, all available information points to the fact that rural poverty incidence is about 1.3 times the total poverty

[1] Poverty estimates based on the IPL method come from the Permanent Incomes Household Survey carried out by INE. This survey includes a sample that does not include a statistical meaningful number of rural households. Therefore, poverty data in the country refers mainly to urban households.

[2] Central Bank of Venezuela. "La evolución de la pobreza en Venezuela", 1998.

[3] No estimates of UBN for rural households in 2001 are available.

incidence indicator, when analysing IPL and 1.6 times the total poverty incidence indicator when adopting UBN approach. It can be estimated, therefore, that **total rural poverty affects about 50% of rural households and extreme poverty is present in approximately 30% of rural families.** In absolute terms, the number of poor rural households is estimated at 286,000 including 172,000 rural families who would be living under conditions of extreme poverty.

7. **Who are the rural poor?** The rural poor would be mainly composed of the group of "minifundists" (140,000), the *strictu sensu* "landless" families (80,000) and about 66,000 households of small farmers. Within this aggregate, approximately 172,000 households live in extreme poverty: most of them belong to the indigenous minorities (see below) and the rest include all landless households and some minifundists households and, specially, those headed by women.

8. Several social indicators point to the fact that rural poverty is "deeper" than urban poverty in the country. Among them: (a) the illiteracy rate is much higher in the rural sector (33%) than in the cities (7%); (b) only 1.6% of total population with technical high school studies reside in rural areas; and (c) the size of rural families is almost twice the size of urban families in average.

9. The rural poor are not geographically concentrated in a specific region. Their incidence is quite similar in each region and therefore, they are distributed proportionally with the geographical distribution of total rural population. However, at subregional level there are some critical areas where rural poverty is more acute: (a) in the Western Central Region, the "semiarid" zones of the States of Lara and Falcón are characterised by severe poverty conditions; (b) in the Western Region, the arid zones of Zulia (la Guajira) are also characterised by extreme poverty that is related to the presence of important indigenous communities; (c) in the Oriental Region, the indigenous communities of Delta Amacuro as well as numerous rural families in the Sate of Sucre live under conditions of extreme poverty; and (d) the Llanos Region (Sates of Barinas and Apure) as well as numerous indigenous communities of the Amazonian Subregion include situations of very acute poverty. The most vulnerable groups among the rural poor are the indigenous communities, the rural households headed by women and most of the landless households,

10. **Indigenous communities.** The indigenous communities are distributed in eight States of the country located mainly in the Guyana and Oriental Region (Amazonas, Anzoátegui, Apure, Bolivar, Delta Amacuro, Monagas, Sucre) while in the Western Region, in the State of Zulia, live the Wayúu who are the largest indigenous group (27.2% of total). Almost 90% of total indigenous population belong to the following 10 ethnic groups: Wayuu, Warao, Pemón, Piaroa, Kariña, Guajibo, Pumé, Yanomani, Yukpa, Yekuana. The most important indigenous groups are the Wayúu (in Zulia), the Warao in the Delta Amacuro State and the Pemón in the State of Bolívar. Together, they are a little more than half of the indigenous population of the country. It is important to point out that almost half of the total population of the Amazonas State is composed of indigenous and that a little more than one quarter of Delta Amacuro population is also indigenous.

APPENDIX IV

Indigenous Communities. Population by State and Group.[1]

State	Number of indigenous people	Number of communities	% on total State population	%
Amazonas	38 258	649	43.0	21.5
Anzoátegui	8 861	43	0.7	5.0
Apure	8 223	147	2.2	4.6
Bolívar	42 631	620	3.5	23.9
Delta Amacuro	26 080	365	26.6	14.6
Monagas	4 025	42	0.6	2.3
Sucre	1 678	17	0.2	0.9
Zulia	48 587	412	1.6	27.2
Total	**178 343**	**2 295**	**10**	**100**

Source: Special Indigenous Census. 2001.INE.

11. Productive and economic conditions vary across the different groups. In general terms, in the Amazonas and Delta Amacuro States, most indigenous fish and hunt as their main means of living while in Zulia, the Waraos are mainly dedicated to goat breeding and some cropping. In many cases, indigenous work on temporary jobs. Most social indicators and some special studies show that the severity of poverty is very high among these groups. Illiteracy is about 44% (illiterate indigenous women are 47%); more than one third of children do not go to school; the rate of economic inactivity reaches 82% (while national average is 51%); infant diseases and infant mortality indicators are among the highest in the country, etc. For many analysts, the rural indigenous communities of Venezuela are the "poorest of the poor".

12. **Afro-descendant populations.** When IFAD's project in the Barlovento region of the State of Miranda was designed in1999, 75% of the rural population was under the poverty line, of which 50% were of Afro-descent. Within the segments of the rural poor, Afro-descendant populations are considered among the most vulnerable groups, as shown by nutritional status and severe infant malnutrition indicators at that time. Moreover, in the year 2000, properties were inundated by heavy floods with a 60% loss of plantations, mainly cocoa and annual crops and many families lost their homes. The IFAD funded agro-productive-chains development project supported the first important government intervention in the area, The project addresses social and economic constraints, simultaneously by improving cultural-social cohesion levels and developing the economic management capacity of the target population in a participatory manner. This operation will be linked to a newly designed regional programme in support of afro-descendant populations.

13. **Gender and rural women.** Venezuela is one of the countries that have made outstanding progress in closing gender disparities in the last decades. Women vote since 1946, in 1993 the Law for Women Equal Opportunities was established and the 1999 Bolivarian Constitution includes the gender perspective. The rural women is specially protected within by the law which establishes the right of women to land, credit and technical assistance as well as their participation in the steering bodies or rural productive organisations. The Land Law of 2001 establishes the right of household heads women to land and special protection during pregnancy and postnatal periods. Several institutions and new legislation have been created to assist women: the Women National Institute, the

[1] As a matter of fact, total indigenous population would be 527 537 people (2.1% of total population) according to the 2001 National Population Census. However, a special Census on indigenous communities showed that the number of indigenous groups living in their communities was only one third of this figure. The rest of the people live in urban centres, recognising their indigenous cultural inheritance, but with a complete different social and economic insertion as compared with the characteristics of the original indigenous communities.

Women Bank, the Women Rights National Prosecutor and the recent Law against violence on women and family members.

14. Reduction in the total fertility rate during the last decades has facilitated women's entry into the labour markets and now women are more than 36% of the economically active population. A greater proportion of women are literate as compared to men and enrolment is about equal for boys and girls at the primary level. Female enrolment is higher than male enrolment at the secondary level and at the university level. UNDP estimates that 61% of high-qualified jobs are performed by women. Nevertheless, in Venezuela women's salaries are 42% that of men's salaries. Informal labour market affects more the women and women show the highest open unemployment rates. Concerns emerged when considering the growing number of households headed by women. These female-headed households have a stronger probability of being poor and even extreme poor than non female-headed households. In the rural areas, these situations have higher incidence than in the cities. Also, rural women are only 5% of total rural employment.

15. **Constraints and opportunities for rural poverty reduction**. Rural poverty has affected at least half of the rural households during the last two decades. Its permanence is the result of a series of structural constraints (i.e. lack of access to land, lack of access to credit and technical assistance, lack of organisation, etc.) as well as a consequence of the stagnation of agriculture in the Venezuela´s economy. This, in turn, is a consequence of the "Dutch disease" which, without adequate counteracting policies, has hindered agricultural development in spite of the country's enormous natural resources endowment and its formidable agricultural potential.

16. The typical Venezuelan economic cycle is closely related with the cyclical evolution of international oil prices. In the expansion phase of the cycle, increased oil exports flood the economy with foreign exchange and rise, in international terms, the cost of domestic tradable goods while food imports become cheaper than national food crops. As a result, investment in agriculture slowed down and technological adoption is interrupted with negative consequences on agricultural productivity. When oil prices stabilise and/or decrease and the contractive phase begins, agricultural production would become more competitive but it has to face its technological and productivity backwardness and its costs are still higher than those of food imports. Giving the urgency and importance of urban consumers, the authorities prefer to facilitate food imports than fostering national agricultural production. In brief, "Venezuelan agriculture has been a victim of Venezuelan oil wealth".

17. The challenge is that of formulating and adopting a set of adequate policies for diminishing the negative effects of the "Dutch disease" which is the main constraint for agricultural development. These policies should include the careful selection of crops and other agricultural activities with sound competitive advantages and significant production potential, the establishment of adequate protection measures to be reduced along time following productivity gains, the fostering of technological innovations and related investments directed to these crops and the design of temporary consumption subsidies to protect low income consumers.

18. Other important constraints for poverty reduction stem from a series of structural deficits that have characterised Venezuelan agricultural sector evolution and have had very negative impacts on the rural poor. The rural poor have faced serious limitations in the access to land and to water resources, there are very serious failures in the rural financial and technical assistance services as well as serious distortions in the marketing channels. In addition, a long history of weak peasants organisations have also diminished their bargaining power at local and national levels hindering the access to basic and social infrastructure and services in the rural areas. These elements are aggravated by the serious human capital deficits (i.e. components of the "inertial poverty") of rural population in terms of basic and technical instruction and health conditions. These factors affect more seriously the most vulnerable groups of the rural poor (i.e. Indigenous communities).

19. Main opportunities for rural poverty reduction stem from both the present GOV explicit political objectives to combat poverty as well as from the availability of financial and economic resources generated by the present cycle of high oil revenues. These elements have been confirmed by the formulation and implementation of numerous policies directed to combat urban and rural poverty in the last five years. Firstly, the amount and relative importance of public expenditures (social and productive) directed towards the poor is the highest in all recent Venezuelan history. In particular, the resources allocated to combat rural poverty in the last two years have been estimated at the equivalent of 1 billion. Secondly, the design and implementation of several instruments of social policies (the "*Misiones*") to combat the roots of inertial poverty is an original and massive effort to counteract the results of decades of abandonment. Third, the consistency of a set of macroeconomic, trade, agricultural and rural development policies configure a sound strategy to effectively combat rural poverty in the country. Support to implement these policies is a clear opportunity to help the GOV in the combat against rural poverty.

APPENDIX V

AGRICULTURE AND RURAL DEVELOPMENT

1. In spite of the formidable agro ecological endowment of Venezuela, agriculture plays a secondary role in the national economy. In the last fifteen years, the agricultural sector has only generated about 5% of annual GDP. Agricultural exports are just 3% of total (i.e. coffee, cocoa, tropical fruits, etc.). Agriculture growth has been, in average, lower than the growth of the rest of the economy. As a result, food imports (in average, US$1.5 billion per year) constitute about 50% of domestic food consumption (main food imports are wheat, corn, soya beans, powder milk, sugar, potatoes, fats and fruits from temperate climates) and the agricultural trade balance shows a high deficit. Main crops for domestic market are fruits, corn, beans, vegetables and tubers as well as cattle breeding and poultry. Approximately 16% of national employment is originated in agriculture.

2. This poor performance is mainly explained by structural economic disincentives to agricultural production. In fact, the permanent overvaluation of the national currency generated by the oil revenues ("Dutch disease") has negatively affected the competitiveness of the agricultural sector during the last decades. In addition, a series of contradictory sector policies along time have also had negative impacts on agriculture: i.e. abrupt changes in the effective protection to agricultural products, macroeconomic instability, periodic financial crisis, uncertainties about land tenancy, etc.

3. Agricultural land is estimated at 34 million has out of which 55% are under production. Crops cover 2.6 million has and the rest is mainly dedicated to cattle breeding under extensive production systems. According to the last Agricultural Census (1997), there are 500,000 rural holdings in the country. Medium size and large farms are approximately 50,000. In fact, land concentration in Venezuela is one of the highest in the continent since only 1% of land tenants cover 30% of total area. In the other extreme, almost 50% of land tenants (mainly smallholders) only have 1.5% of total agricultural land. Land tenancy is characterised by uncertainty regarding land titling and effective property rights. Most of the smallholders do not have land titles.

4. The smallholder sector includes about 320,000 farms mainly concentrated in the Western Region (specially in the Andean Subregion) with 29% and the Central Western Region (28%). The rest is spread throughout the other regions of the country with some degree of concentration in the Oriental Region. The prevalence of small farms is higher in the Western, Central and Central Western regions (about 75% of total farms in each region). In addition, there are about 140,000 rural holdings with less than one ha each ("minifundists"). This subsector is mainly dedicated to self-consumption cropping (called "conuco") and most of their incomes come from off-farm activities. Most of these are also located in the Central Western (37%) and the Western, region (29%).

5. Rural population is estimated at 2.8 million people or about 572,000 rural households. When comparing these figures with the number and type of rural holdings it can be estimated that the "landless" population would include approximately 220,000 rural families (i.e. including the 140,000 "minifundists"). Formal work in the agricultural sector is exceptional and most of the 1.2 million rural workers are, indeed, temporary workers belonging to the landless rural households above mentioned.

RURAL POVERTY AND AGRICULTURAL/RURAL SECTOR ISSUES

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
Rural Poverty	• More than half the rural population lives below the poverty line and 30% can be classed as destitute. • Most rural poor are landless and/or "minfundists". • Poorest groups are the indigenous communities (located in the semiarid and in the rain forests). • Agriculture rate of growth is still below that needed to have a significant impact in terms of poverty reduction. • Destitute have few assets, are highly vulnerable and tend to loose economic growth opportunities ("inertial poverty").	• Increase access to land. • Attack roots of "inertial poverty" (i.e. illiteracy, bad health conditions, etc). • Foster agricultural development and growth by means of selected protectionist policies and increased internal market opportunities. • Enhance rural economic and productive organisations. • Improve technical support services. • Increase access to adequate rural financial services. • Create wage employment and non-land based self-employment.
Agricultural sector	• Idle lands and other natural resources in spite of high productive potential. • Low contribution to GDP (5%). • Low contribution to domestic food consumption (food imports represent 55% of national consumption of food staples). • Long-term national currency overvaluation ("Dutch disease") negatively affects agricultural competitiveness. • Market channels dominated by large food importers. • Lack of investments, technology backwardness, low agricultural productivity.	• Increase effective protection for food and rent crops with sound productive potential. • Intervention in food staples markets to limit imports to be replaced by national production. • Foster agricultural research, technology adoption and investments in crops with sound productive potential. • Higher priority given to purchases of domestic and smallholder sector crops. • Support to selected crops for export.
Land access	• High concentration of agricultural land. • Lack of land titles for most smallholders. • Weak land markets.	• Continue and improve Land reform programmes • Support to settlements of land less and smallholders under an integral land reform program • Land titling and land regularisation
Rural Finance	• Formal sector banks perform badly and are not accessible to the poor. • Informal credit systems limited and/or exploitative. • Limited access to credit for marginal and small farmers, and small rural entrepreneurs from either banks or NGOs • Lack of formal regulatory framework for rural microfinance institutions • Lack of mid and long-term credit facilities for agricultural investments	• Continue to develop rural microfinance (IFAD supported "Cajas Rurales") including the developing of an appropriate regulatory framework. • Develop mechanism for ensuring mid and long-term credit for agricultural and rural investments. • Develop mechanism to articulate rural micro credit institutions with the banking sector. • Support expansion of innovative and well managed small and medium NGO-MFIs

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
Technical Assistance Services	• Dismantling of public extension services not yet replaced by other systems. • Low coverage of small farmers by existing programs for technical assistance • Lack of "extension messages" due to the lack of available agricultural technologies	• Continue to develop technical assistance services based on the hiring of extensionists and direct supervision of users. • Develop technical assistance markets. • Increase the coverage of technical support services to agricultural and non agricultural activities • Increase efforts of agricultural research and training of extensionists
Gender	• Increasing participation in agriculture – but work often of low status • Low levels of education, skills and poor understanding of potential. • Limited access to assets and employment opportunities.	• Continue to promote employment and self-employment for women through access to credit. • Continue to enhance education, literacy and skill training. • Improve provision of water, power supplies and health services. • Continue to increase awareness amongst men and women regarding gender issues and legal rights.
Community Development	• Poor rural social and economic infrastructure. • Inadequate housing, water and power supply, sanitation and educational and health provision. • Lack of community ownership/sustainability of communal infrastructure.	• Continue present programs for investment in critical infrastructure: especially water and electricity supply, schools and clinics. • Continue efforts to build community organisations and their capacity for self-reliance. • Continue to involve communities in participatory identification, planning and management of rural infrastructure, facilities and services. • Strengthen relations between rural communities and local authorities (municipalities)
Indigenous communities	• Extreme rural poverty concentrated in indigenous communities • Low levels of education, health and skills • Lack of access to land, technology, financial services and markets • Inadequate attention of public programmes that ignore cultural differences and cultural and technological traditional assets.	• Design and implementation of integral development programs tailored to these indigenous communities • Increase coverage of present health, education and house improving programmes ("Misiones") to these communities. • Specific training of social and economic "facilitators" to work with these communities.

ORGANIZATIONS MATRIX
STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Ministry of Planning	Strategic vision over all other Ministries and public institutions. Responsible for the formulation, monitoring, and evaluation of the National Development Plan and main economic policies. Responsible of the formulation and supervision of the Social Economy Development Model. Responsible of the supervision of public institutions activities. Authorizes the negotiation of external credits and approves external inversion, before MF approval .	Limited physical presence at a regional level. Some degree of overlapping of functions with other GOV offices.	The main opportunities rely in its power for orienting and reforming existing policies and programs. Sponsor of the regional approach for rural and social development. Main risks associated to political changes and the consequent delays in programs execution.	During the present administration the Ministry's role is stronger in terms of regional planning and co-ordination of GOV activities than in previous periods. The consistency of macroeconomic, trade, agricultural development, food security and the endogenous development poles policies has been formulated by this Ministry.
Ministry of Finances	Prepares the National Budget on yearly basis and approves all external financed programs and projects. Strong coordination with all GOV areas. Supervisor of all public expenditures, including external funded programs.	Insufficient technical knowledge in various social and economic development areas.	The amount of public revenues, administered by the MF, has significantly increased in the last years due to increased oil revenues. Main risks related to the lack of enough information for adequate and timely resource allocation for rural development programs.	The MF has not direct management of several "trust funds" financed with part of the "surplus" oil revenues. This Ministry would finally approve any new IFAD operation in the country.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Ministry for Popular Economy (MINEP)	Recent established Ministry with strong commitment with GOV poverty reduction objectives and policies. Responsible for all programs directed to ensure the insertion of poor and rural poor in economic and productive activities. In charge of the "Misión" Vuelvan Caras with significant amount of financial resources that come from the "surplus" oil revenues. Young, trained and highly motivated staff. Supervisor of CIARA in all programs related to rural development and rural poverty reduction.	Lack of experienced staff in several areas. Some degree of overlapping of functions with other GOV offices.	Main opportunities stem from its explicit objectives for poverty and rural poverty reduction by means of fostering sustainable economic insertion of the poor. Opportunities are also related to the significant amount of resources managed by MINEP as well as to the high degree of autonomy and flexibility in its operations. Main risks are associated with the lack of experienced staff as well as with the lack of sufficient coordination with other Ministries and programs.	MINEP was established when the GOV realized that traditional "sectoral" Ministries were not prepared to cope with an integral combat against poverty and rural poverty.
Ministry of Agriculture and Land (MAT)	Regional presence. Experienced technical staff with knowledge of sector issues and opportunities.	Lack of sufficient co-ordination with new agents in rural development (MINEP, MINAL, etc.) Overlapping with some programmes. Lack of experience in land reform. Lack of training programs for technical staff.	Main opportunities stem from the new responsibility for leading the land reform program. Opportunities also come from the well-established regional presence of MAT and the possibility of strengthening its linkages with other institutions. Main risks come form political changes and those related with resistances to the land reform program.	MAT supervises the National Land Institute, the Agricultural Research Institute and the Agricultural Development Fund.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Ministry for Food (MINAL)	Clear mandate for intervening in the food markets and food staples distribution (Agricultural Marketing Law). Enough resources for undertaking its functions: i.e. (a) purchases of local produced food staples; (b) implementation of food programs for the indigent population, etc. Satisfactory performance in the last years.	Lack of experienced staff to deal with growing complexity of its tasks. Lack of enough coordination with MAT, MINEP and other offices related to the food security strategy implementation.	Main opportunities stem from its crucial role for food import substitution with food crops produced by the smallholder sector. Main risks are associated with the complexity of its tasks, the pressures that come from economic interest groups and the associated risks of funds mismanagement.	MINAL coordinates, through INAL, the distribution of food staples through thousands of local food stores (MERC AL s).
Ministry for Popular Participation and Social Development	Recent established Ministry with a clear mandate for fostering people participation, local organisations and the articulation of local demands with national and local authorities. In charge of the "Misión" Guaicaipuro for social assistance to indigenous communities, with significant amount of financial resources that come from the "surplus" oil revenues.	Lack of experienced staff in several areas. Some degree of overlapping of functions with other GOV offices. Lack of experience in rural development programmes.	The main opportunities rely in its mandate for implementing existing policies and programs to foster people participation (Law of Local Planning Councils) and its impacts in rural areas. Main risks are associated with the lack of experienced staff as well as with the lack of sufficient coordination with other Ministries and programs.	The Ministry´s approach is more oriented to "social assistance "rather than to "productive insertion" of the poor.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
CIARA Foundation of Training and Innovation for Rural Development (under MINEP supervision)	The eldest and specialised GOV institution in rural development and rural poverty reduction policies and programs. Qualified and experienced personnel Executing agency of all IFAD funded projects as well as of World Bank former extension project and FAO food security program. Executing agency of former Regional Network for Rural Development Training.	Lack of sufficient staff given growing responsibilities and programs under implementation. Lack of sufficient coordination with MAT and INTI. Need of institutional strengthening for research, training and networking areas.	The main opportunities come from the clear institutional mandate of being in charge of all rural development and rural poverty reduction policies and programs. Indigenous communities development programmes would be transferred to CIARA in the near future. Main risks are associated with the growing complexity of its tasks and, the lack of sufficient coordination with other Ministries and programs.	All IFAD Evaluations carried out by the Office of Evaluation have concluded that CIARA's performance has been satisfactory. CIARA was founded in 1970. It is well known in the entire LA &C region as a knowledge institution on rural development.
Land National Institute (INTI under MAT supervision)	Regional presence. Experienced technical staff with knowledge of sector issues and land titling. All available information of land tenancy in the country is centralised in this institution.	Lack of experience in land settlement programs implementation. Traditionally slow processing of land titling for small holders. Weak interinstitutional coordination mechanisms Deficient data bases.	Main opportunities stem from its crucial role for the implementation of the land reform process under new approved legislation. Main risks are associated with the growing complexity of its tasks, lack of experience in land settlement programs implementation and those related with resistances to the land reform program	The dynamics of new land reform policies have been below expectations.
National Agricultural Research Institute (INIA)	High experienced personnel Regional presence.	Lack of sufficient training programs for researchers. Lack of sufficient articulation with extension demands.	Main opportunities stem from the growing demand of technological innovations generated by the current food security and agricultural development strategy. Main risks are associated to the lack of enough coordination with the existing and future extension programmes.	INIA is receiving external cooperation form various sources: an IADB project, technical cooperation from Argentine INTA, etc.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
National Institute for Food (INAL)	Regional representation Specialization areas in marketing, agribusiness, quality of agricultural products and food security Established facilities for the process, storage, and conservation of all grains and seeds in all regions of the country.	Lack of experienced staff to deal with growing complexity of its tasks. Lack of enough coordination with MAT, MINEP and other offices related to the food security strategy implementation.	Main opportunities stem from its crucial role for food import substitution with food crops produced by the smallholder sector as well as its role in the distribution of food staples through thousands of local food stores (MERCALs) at community level. Main risks are associated with the complexity of its tasks, the pressures that come from economic interest groups and the associated risks of funds mismanagement.	INAL coordinates actions with PROAL which is in charge of free food staples distribution to the extreme poor population.
Agricultural Development Fund (FONAP)	The largest agricultural financing institution in the country. Presence in all regions of the country through the regional funds and the banking system. Important availability of financial resources that come from the "surplus" oil revenues.	Insufficient programmes and instruments to reach the smallholder sector and the rural poor. Lack of technical assistance services to support financial services to the rural poor. Lack of co-ordination with other agencies for rural development and with the rural micro credit sector.	Main opportunities stem from the agricultural credit growing demand generated by the current food security and agricultural development strategy. Main risks are associated with the lack of adequate articulation with the local rural microcredit institutions and with appropiate channeling of funds to the small holders and rural poor population.	The GOV is undertaking studies for the formulation of better ways of reaching the smallholders sector credit demands (including requested assistance to IFAD under PRODECOP).
Government of States	Decentralised authority in the different regions of the country. Participation in the implementation of national programmes for agricultural and rural development (including the direct management of regional agricultural credit funds)	Limited autonomy and financial resources to increase participation on rural development and rural poverty reduction policies. Lack of qualified human resources in some regions. Lack of sufficient staff given growing responsibilities and programs under implementation.	Main opportunities stem from the implementation of rural poverty reduction policies and the need of increased field presence for most programmes. Main risks are related with political and administrative centralism and the laclk of experience at state level to execute rural development programmes.	IFAD funded projects show several cases of State agencies participation in rural development activities.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Local Organizations	Diversity of local options. Establishment of Local Councils for Planning (Law of 2002). Fostering of local organisation by many national programmes for poverty reduction.	Political and administrative centralism. Weak developement schemes and execution of regional initiatives in marginal zones. Lack of qualified human resources.	The main opportunities rely in the implementation of existing policies and programs to foster people participation (Law of Local Planning Councils) and its impacts in rural areas. Main risks are associated with the lack of experienced staff at local level and the lack of sufficient coordination with local and regional authorities.	Many elected representatives to Local Planning Councils come from Local Committees promoted by IFAD funded projects.

COMPLEMENTARY DONOR INITIATIVE/PARTNERSHIP POTENTIAL

Donor/Agency	Priority sectors and areas of focus		Period of current country strategy	Potential for partnership with IFAD
Andean Development Corporation (CAF)	• Agriculture, livestock, agribusiness. • Rural development. • Irrigation and water resources. • Education. • Energy and power.	• Health and social protection. • Small and medium enterprises. • Urban development. • Transport and communications. • Water supply and sanitation.	• 2004-2009	• Agriculture, livestock, agribusiness. • Rural development. • Rural infrastructure (transport, water resources).
Inter-American Development Bank	• Agricultural research. • Irrigation and water resources. • Education. • Energy and power. • Fiscal administration.	• Health and social protection. • Small and medium enterprises. • Urban development. • Transport and communications. • Water supply and sanitation.	• 2001 to 2005	• Agricultural research.
World Bank	• Environment • Health	• Urban development • Public expenditures management	• 2001 to 2004	
FAO	• Food security programme (SPFS)		• 2005 to 2009	• Food security. • Rural development.
IICA	• Technical cooperation • Project management and administration			• Project management. • Rural development.
Argentina	• Agricultural research. • Technical cooperation. • Technological transfer.			

TARGET GROUP IDENTIFICATION, PRIORITY ISSUES AND POTENTIAL RESPONSE

Typology	Poverty Level And Causes	Coping Actions	Priority Needs	Support from Other Initiatives
Indigenous communities (60,000 households)	**Extreme and desperate** • Under 1,800 kcals/head/day • Disabled • Chronically ill • No access to technology, credit and markets • Geographically isolated • Fishing and hunting	• Search for temporary employment and accommodation • Limited support from relatives • Permanently malnourished	• Social safety nets • Feeding programmes • Long-term medical care • House and sanitary improvement	• "Mision" Guaicaipuro is providing social assistance to some groups • NGO are working with some communities • Limited actions from PRODECOP
Landless (80,000 households)	**Extreme** • Under 1,800 kcals/head/day • Few assets • No land • Floating population and migrants • Little access to credit (even informal) • Elderly	• Search for temporary employment and accommodation • Domestic service	• Land • Employment • Food assistance • Homestead • Limited self employment • Health, nutrition support	• Assistance from various "Misiones" to tackle health, education, nutrition and housing deficits. • Organisation of production cooperatives by "Mision" Vuelvan Caras • Limited participation in micro-credit schemes ("Cajas Rurales")
Minifundists (80,000 households)	**Extreme and Moderate** • 1,800 to 2,100 kcals/head/day • Resource poor • No land or only up to 1 ha agricultural land • Few livestock • Own homestead • Low profitability of farming small areas • Lack of access to land, technology and credit.	• Migration • Limited agriculture • Limited livestock. • Search for temporary employment	• More land • Access to technology, credit and markets • Employment and self-employment • Health • Education	• Assistance from various "Misiones" to tackle health, education, nutrition and housing deficits. • Organisation of production cooperatives by "Mision" Vuelvan Caras • Limited participation in micro-credit schemes ("Cajas Rurales")
Small farmers (66,000 households)	**Moderate and Vulnerable** • Small farmers with limited access to technology, land, credit and markets. • Low profitability of farming .	• Migration • Credit from relatives • Some join micro-credit groups • Livestock • Small businesses	• Agricultural development • Small business promotion • Health • Education	• Organisation of production cooperatives by "Mision" Vuelvan Caras • Participation in micro-credit schemes ("Cajas Rurales") • Supported by Plan Café and other agricultural financial programs. • Supported by PREA (extension program)